

الْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ

فِي النَّهْيِ عَنِ الْأَخْتِلَافِ وَالتَّفَرُّقِ

(جَمْعًا وَدِرَاسَةً)

إعداد :

د. خَافِظُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَكَوِيُّ

الأستاذ المشارك في كلية الحديث في الجامعة

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين. وبعد:

فإن المتأمل في ما آت إليه حال الأمة الإسلامية من الضعف والهوان كيشعر بالأسى والحزن ويشده الحنين إلى ماضي الأمة العريق في العزة والسيادة، ويتساءل ما الذي أسال ذلك الحال وحول الأمة الوسط الحيار من مرتبة الصدارة إلى مؤخرة الركب؟

ولن يكون الجواب بعيداً عن عرف سنن الله الخارية في هذا الكون وكان له اطلاع على حال الأمة معها كتاب وهدي نبيها صلوات الله وسلامه عليه. فإن من سنن الله الخارية أن الأمور مرتبطة بأسبابها، والنتائج مبنية على مقدماتها، وأن كل عامس يجني نتاج عمله إن خيراً فخيراً، وإن شراً فشرّاً، والله يقول: ﴿لَا يُمَيِّزُ مَا بَيْنَ يَدَيْهِمْ خَيْرٌ يَفْعَلُونَ مَا أَنْفُسُهُمْ﴾^(١). فيوم أن كانت الأمة مستمسكة بكتاب ربها سائرة على نهج رسولها صلوات الله وسلامه عليه مجتمعة الكلمة متوحدة الصف عزت وسادت وعظمت دوتها وملأت صدور أعدائها مهابة وإجلالاً، ثم لما ضعف تمسكها بكتاب ربها وقصرت خطاها في السير على نهج رسولها ﷺ أخذ الضعف يدب في جسمها وبدأ طمع أعدائها يتزايد فيها حتى وصلت إلى هذا الحال الذي لا تغبط عليه.

وإن من أبرز المخالفات التي أضررت بالأمة هو الاختلاف الذي فرق كلمتها وصدّع صفها وجعلها شيعاً وأحزاباً، مع أن التحذير منه كان صريحاً في نصوص الكتاب والسنة. فمن ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ

(١) الرعد ١١.

جميعاً ولا تفرقوا»^(١)، ويقول سبحانه: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَفَازُوا بِتَقَاتُلِمْ وَأَتَذَكَّرُكُمْ بِكُمْ﴾^(٢)، ويقول جل وعلا: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^(٣). ويقول النبي ﷺ: «عليكم بالجمعة، وإياكم والفرقة»^(٤). ويقول عليه الصلاة والسلام: «لا تختلفوا، فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا»^(٥).

إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث الكثيرة الواردة في هذا المعنى، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وهذا الأصل العظيم - وهو الاعتصام بحل الله جميعاً وأن لا نفرق - هو من أعظم أصول الإسلام؛ ومما عظمت وصية الله تعالى به في كتابه، ومما عظم ذمُّه لمن تركه من أهل الكتاب وغيرهم، ومما عظمت به وصية النبي ﷺ في مواطن عامة وخاصة»^(٦).

ومن خلال ما سبق يظهر خطر الاختلاف والتفريق وأنه من أعظم أسباب ضعف الأمة وتعرضها للفشل وذهاب الريح.

ثم إن الاختلاف والتفريق لم يكن في زمن مضي أشد انتشاراً واستشراءً منه في هذا الزمان، فلقد أتى أو كاد أن يأتي على جميع شرائح الأمة ذولاً وشعوباً وأسراً حتى لقد اقتحم مجالس كثير من المتسبين للعلم والدعوة وشغل أوقات كثير من طلبة العلم وأفسد عليهم لذة العلم وجلبهم على الإختلاف بكثير من آداب الطلب، وهذا ما يزيد في خطورة الأمر. ولذلك يعين على المصلحين

(١) آل عمران ١٠٣.

(٢) الأنفال ٤٦.

(٣) آل عمران ١٠٥.

(٤) سنن الترمذي، كتاب النعم ٢١٥٥، وهو صحيح صحيح طرقة.

(٥) انظر الحديث رقم (٢٦).

(٦) مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٢/٣٥٩.

السمي في جمع الكلمة وتوحيد الصف، وتلك هي مسؤولية أهل العلم والدعوة إلى الله، فهم المعنويون بإيقاف الأمة على خطر الاختلاف والتفريق ودعوتهم إلى الاجتماع والألفة، وحوصاً على المشاركة في هذه القضية المهمة رأيت أن أجمع الأحاديث الواردة في التحذير من الاختلاف والتفريق مع تخريجها وبيان الثابت منها عن النبي ﷺ من غيره ليسهل تداولها والعمل بها بين طلبة العلم.

وقد اقتضى مضمون تلك الأحاديث تقسيمها إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الأحاديث التي اشتملت على إخباره ﷺ أن أمته ستفترق

كما افترق أهل الكتاب قبلها.

الفصل الثاني: الأحاديث التي حكى دعوة النبي ﷺ ربه أن يجنب أمته التفريق وأنه لم يستجب له.

الفصل الثالث: الأحاديث الواردة في النهي عن الاختلاف.

وقد قدمت للبحث بمقدمة تضمنت الافتتاحية وبيان أهمية الموضوع وسبب الكتابة فيه، ثم أتبعها بتعهد اشتمل على الإشارة إلى أن أصل الاختلاف سنة كونية، وأنه ينقسم إلى مذموم وغير مذموم، وأن النصوص قد وردت في التحذير من القسم المذموم، ثم ختمت البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث، ثم ديلته بفهارس يسعين بها الباحث على الوصول إلى مطلوبه.

أما النهج المتبع في هذا البحث فكان على النحو التالي:

تم جمع الأحاديث من مختلف مصادر السنة دون تفيد بكتب محدودة، لأن الهدف هو استقصاء الأحاديث الواردة في الموضوع المعنون له، ثم جرى تخريج الأحاديث ودراسة أساليبها على طريقة أهل الحديث باستيعاب طرق الحديث عن الصحابي مع مراعاة ملتقى الإسناد، ثم الحكم عليه وفق القواعد التي رسمها أهل الفن، فإن صح الحديث فيها، وإلا بحث له عن الشواهد العاضدة إن كان

قابلاً للاعتضاد، أما أحاديث الصحيحين فاكتفيت بتخريجها إلا إن اشتمل التخريج على زيادة مؤثرة في المعنى فأدرس سندها وأبين درجتها على نحو ما سبق. وقد حرصت على الاستفادة من كلام أهل العلم في كل ما سبق مع مناقشة ما أظهرت الدراسة خلافه وبيان الراجح في ذلك.

هذا وأسأل الله أن يجعل هذا العمل صالحاً ونوجهه خالصاً وأن ينفع به،

إن سميع مجيب.

وسبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله

رب العالمين.

تهليل

من سنن الله في هذه الحياة أن يظل الخلاف قائماً بين الناس، قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا رَأْيَ لَكَ شُخْلَفَيْنِ إِلَّا مِنْ رَحْمٍ وَلَئِنْ خَلَقْتَهُمْ﴾^(١).

وقد كان الاختلاف موجوداً في الأمم السابقة كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^(٢).

وأخيراً النبي ﷺ أن الاختلاف والطرق سيقع في هذه الأمة كما وقع في الأمم السابقة، فقال ﷺ: «افترقت اليهود والنصارى على إحدى وسبعين فرقة، وافتترقت النصارى على ثنتين وسبعين فرقة، وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة»^(٣).

وأثبت أحداث السيرة النبوية والتاريخ الإسلامي أن الاختلاف قد وقع في الأمة من زمن مبكر ثم استمر فيها عبر القرون إلى يومنا هذا، فقد اختلف الصحابة في حياة النبي ﷺ وبعد وفاته، فمن ذلك اختلافهم في مراده ﷺ بقوله: «لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة»^(٤)، واختلافهم في أسارى بدر^(٥)، وفي حديث الحسين بن علي رضي الله عنه: «أن النبي ﷺ حباً لابن صبياد دحناً فسأله، فقال: دخ، فقال: اخسأ، فمن تعدو قدرك، فلما ولي قال النبي ﷺ: ما قال؟ فقال بعضهم: دخ، وقال بعضهم: دبخ. فقال النبي ﷺ: اختلفتم وأنا بين أظهركم، وأنتم بعدي أشد اختلافاً»^(٦).

(١) هود ١١٨-١١٩.

(٢) آل عمران ١٠٥.

(٣) انظر الحديث رقم (١).

(٤) صحيح البخاري مع الفتح، المغازي ٤١١٩، وحكاية اختلافهم في فتح الباري ٤٠٩/٧.

(٥) انظر مرويات غزوة بدر للعلیمی ص ٢٨٧-٢٨٨.

(٦) انظر الحديث رقم (٣٧).

وقد اختلفوا بعد وفاته عليه السلام في مكان دفنه ^(١) عليه السلام، وفي قتال داعي الزكاة ^(٢)، وفي البيعة ^(٣)، وفي غير ذلك. ثم وقع الخلاف بين أهل العلم في زمن التابعين فمن بعدهم. ومن آثار ذلك الاختلاف ظهرت المذاهب الفقهية، ومن أشهرها المذاهب الأربعة، لكن هذا الخلاف الذي جرى بين الصحابة والذي وقع بين علماء أهل السنة زمن التابعين فمن بعدهم هو اختلاف في فروع الدين وفي مسائل قابلة للاجتهاد لا يتأوله الدم الوارد في النصوص السابقة. يقول الإمام عبد القادر بن طاهر البغدادي ت ٤٢٩ هـ: «وقد علم كل ذي عقل من أصحاب المقالات المنسوبة إلى الإسلام أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد بالفرق المذمومة فروع الفقهاء الذين اختلفوا في فروع الفقه مع اتفاقهم في أصول الدين» ^(٤).

وقال الإمام أبو المظفر الإسفرائيني ت ٤٧١ هـ: «الخلاف لا يكون خطأ إلا إذا كان في أصول الدين، ولم يكن اختلاف بينهم في ذلك، بل كان اختلاف من يختلف في فروع الدين مثل مسائل الفرائض فلم يقع خلاف بوجوب التفسير والتبري...» ^(٥).

ويقول الشاطبي رحمه الله: «إبان الله تعالى حكم بحكمته أن تكون فروع هذه الملة قابلة للأنظار ومجالاً للظنون، وقد ثبت عند النظر أن النظريات لا يمكن الاتفاق فيها عادة، فالظنيات عريقة في إمكان الاختلاف، لكن في الفروع دون الأصول، وفي الجوانب دون الكليات، فلذلك لا يضرب هذا الاختلاف...»، ثم قال رحمه الله: «لكن لقاتل أن يقول: هل هم داخلون تحت قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزَالُ تَطَّلِقُ مُخَلَّفِينَ﴾ أم لا؟» ثم قال: «والجواب: أنه لا يصح أن يدخل تحت مقتضاها

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد ٢٩٢، ٧.

(٢) البداية والنهاية لابن كثير ٣١٥/٦.

(٣) المصدر نفسه ٣٠٥/٦.

(٤) الفرق بين الفرق ص ٦.

(٥) التيسير في الدين ص ٢٠.

أهل هذا الاختلاف من أوجه:

أحدها أن الآية اقتضت أن أهل الاختلاف المذكورين مابتون لأهل الرحمة لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾، فإنها اقتضت قسمين: أهل الخلاف، ومرحومين، فظاهر التقسيم أن أهل الرحمة ليسوا من أهل الاختلاف، وإلا لكان قسم الشيء قسماً له ولم يستقم معنى الاستثناء....

والثاني: أنه قال فيها: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾، فظاهر هذا أن وصف الاختلاف لازم لهم حتى أطلق عليهم لفظ اسم الفاعل المشعر بالثبوت وأهل الرحمة مبرورون من ذلك....

الثالث: أنا نقطع بأن الخلاف في مسائل الاجتهاد واقع فمن حصل له محض الرحمة، وهم الصحابة ومن تبعهم بإحسان رضي الله عنهم....

الرابع: أن جماعة من السلف جعلوا اختلاف الأمة في الفروع ضرباً من ضروب الرحمة، وإذا كان من جملة الرحمة فلا يمكن أن يكون صاحبه خارجاً من قسم أهل الرحمة... فوسع الله على الأمة بوجود الخلاف الفروعي منهم فكان فتح باب للأمة للدخول في هذه الرحمة، فكيف لا يدخلون في قسم ﴿مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾ فاختلافهم في الفروع كانتفالهم فيها....^(١)

لكن الخلاف المذموم هو الذي وقع في أصول الدين وقواعده الكلية، مثل خلاف الخوارج والروافض وغيرهم من أهل الأهواء، كما بين ذلك الشاطبي رحمه الله، فبعد أن ذكر الخلاف في أصل الملة ثم الخلاف في الفروع قال: «وبين هذين الطريقتين واسطة هي أدنى من الرتبة الأولى وأعلى من الرتبة الثانية: وهي أن يقع الاتفاق في أصل الملة، ويقع الخلاف في بعض قواعده الكلية، وهو المؤدي إلى التفريق شيئاً، فيمكن أن تكون الآية تنظم هذا القسم من الاختلاف، ولذلك صح عنه عليه السلام أن أمته تفرق على بضع وسبعين فرقة، وأخبر

(١) الاعتصام ٢/١٦٩ - ١٧٠.

أن هذه الأمة تتبع ستن من كان قبلها شبراً بشبر وذراعاً بذراع. وشمل ذلك الاختلاف الواقع في الأمم قبلنا، ورشحه وصف أهل البدع بالضلالة وإنقاذهم بالنار، وذلك بعيد من تمام الرحمة^(١).

وقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كذلك أن المقصود بالدم في النصوص هو هذا النوع من الخلاف، فقد ذكر بعض النصوص المبينة أن هذه الأمة سوف تتبع ستن من كان قبلها وذكر بعض أحاديث الافتراق، ثم قال: «فقد أخبر النبي ﷺ بافتراق أمة على ثلاث وسبعين فرقة، وتتان وسبعون لا ريب أنهم الذين خاصوا كخوض الذين من قبلهم، ثم هذا الاختلاف الذي أخبر به النبي ﷺ إما في الدين فقط، وإما في الدين والدنيا، ثم قد يقول إلى الدنيا، وقد يكون الاختلاف في الدنيا فقط. وهذا الاختلاف الذي دلت عليه هذه الأحاديث هو مما هي الله عنه في قوله سبحانه: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾... وهو موافق لما رواه مسلم في صحيحه عن عامر ابن سعد بن أبي وقاص عن أبيه «أنه أقبل مع رسول الله ﷺ في طائفة من أصحابه من العالية، حتى إذا لم يجسد بقي معارضة دخل فركع فيه ركعتين وصلينا معه، ودعا ربه طويلاً، ثم انصرف إلينا فقال: سألت ربي ثلاثاً فأعطاني ثنتين ومعني واحدة: سألت ربي أن لا يهلك أمتي بالسنة فأعطانيها، وسألت ربي أن لا يهلك أمتي بالفرق فأعطانيها، وسألته أن لا يجعل بأسهم بينهم قتلتها»^(٢).

وهذا النوع من الخلاف المقصود بالدم هو واقع في الأمة الإسلامية ولابد، لأن النصوص الواردة في الإخبار بوقوعه ثابتة عن النبي ﷺ، لكن الإخبار بوقوعه كوناً وقدرًا لا يعني عدم الخلط منه وتوقيه شرعاً. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وهذا المعنى محفوظ عن النبي ﷺ من غير وجه يشير إلى أن الفرق والاختلاف لا بد من وقوعها في الأمة، وكان يحذر أمته منه لينحو من

(١) الاعتصام ١٧١/٢.

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم ص ٣٧-٣٣. وأخذت سيأتي برقم (١٤).

الموقع فيه من شاء الله له السلامة^(١).

وبما أن الخلاف المؤدي إلى التفرق وتوقيه مطلب شرعي فإنه ينبغي التعرف على الأسباب المؤدية إليه لتجنبها، وقد رد الشاطبي تلك الأسباب إلى الجهل والهووى والتقليد الذي يصاحبه تعصب، فقال رحمه الله: «فاعلموا أن الاختلاف في بعض القواعد الكلية لا يقع في العاديات الجارية بين المبشرين في علم الشريعة الخائفين في لجتها العظمى العالمين بمواردها ومصادرها، والدليل على ذلك اتفاق العصر الأول وعامة العصر الثاني على ذلك... بل كل خلاف على الوصف المذكور وقع بعد ذلك فله أسباب ثلاثة قد تجتمع وقد تفرق:

أحدها: أن يعتقد الإنسان في نفسه أو يعتقد فيه أنه من أهل العلم والاجتهاد في الدين - ولم يبلغ تلك الدرجة - فيعمل على ذلك ويعد رأيه رأياً وخلافه خلافاً... وعليه نبه الحديث الصحيح أنه ﷺ قال: «لا يقبض الله العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤوساً جهلاً فاستولوا فانفوا بعلم فضلوا وأضلوا».

قال بعض أهل العلم: تقدير هذا الحديث يدل على أنه لا يؤتى الناس قط من قبل علماتهم، وإنما يؤتون من قبل أنه إذا مات عمداؤهم أفق من ليس بعالم فيؤتى الناس من قبله...

الثاني - من أسباب الاختلاف - اتباع الهوى، ولذلك سُمي أهل البدع أهل الأهواء، لأنهم اتبعوا أهواءهم ولتعمدوا على آرائهم ثم جعلوا الأدلة الشرعية منظوراً فيها من وراء ذلك... وقد دس على ذم القرآن في قوله: ﴿فَأَكْثَرُ مِنْ أَتَّخَذَ إِلَهِهُ هَوَاهُ﴾ الآية، ولم يأت في القرآن ذكر الهوى إلا في معرض الذم...

الثالث - من أسباب الاختلاف - التصميم على اتباع العوائد وإن فسدت أو كانت مخالفة للحق، وهو اتباع ما كان عليه الآباء والأشياخ وأشباه

(١) اقتضاء الصراط المستقيم ص ٣٥.

ذلك، وهو التقليد المذموم فإن الله ذم بذلك في كتابه كقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَى أُمَّتِكُمْ أَلَا يَكْفُ الْآيَةُ...﴾^(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وهذا الاختلاف المذموم من الطرفين يكون سببه تارة فساد النية لما في النفوس من البغي والحسد وإرادة العلو في الأرض بالفساد ونحو ذلك، فيحب لذلك ذم قول غيره أو فعله أو غيبته ليميز عليه أو يحب قول من يوافق في نسب أو مذهب أو بد أو صداقة ونحو ذلك لما في قيام قوله من الشرف والرياسة له، وما أكثر هذا في بني آدم، وهذا ظلم، ويكون سببه تارة جهل المختلفين بحقيقة الأمر الذي يتنازعان فيه، أو الجهل بالدليل الذي يورشد به أحدهما الآخر، أو جهل أحدهما بما مع الآخر من الحق في الحكم أو في الدليل، وإن كان عالماً بما مع نفسه من الحق حكماً ودليلاً. والجهل والظلم هما أصل كل شر، كما قال سبحانه: ﴿وَحَقَّقْنَا الْإِنْسَانُ أَنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾^(٢)»^(٣).

وقال رحمه الله: «وكذلك جعل الله مصدر الاختلاف البغي في قوله: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكُتُبَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بِمَا يُبَيِّنُ لَهُمْ﴾، لأن البغي مجاوزة الحد، وذكر هذا في غير موضع من القرآن ليكون عبرة لهذه الأمة»^(٤).

ومن خلال ما سبق حكيمته عن هذين الإمامين نرى أن أسباب الاختلاف تنحصر في أربعة أمور هي: الجهل والهوى والتقليد المصاحب للتعصب والبغي. وهذه الأسباب قد تعرض أو بعضها عند الاختلاف في التفروق، فتلقفه بالاختلاف المذموم.

وقد حذر النبي ﷺ من ذلك ففي صحيح مسلم عن ابن مسعود رضي الله

(١) الاعتصام ١٧٢/٢ - ١٨١ مع تصرف بالاختصار.

(٢) الأعراب ٧٢.

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم ص ٣٧.

(٤) المصدر السابق ص ٤٠.

عنه قال: «سمعت رجلاً قرأ آية سمعت النبي ﷺ يقرأ خلالها، فأخذت بيده فانطلقت به إلى النبي ﷺ فذكرت ذلك له فعرفت في وجهه الكراهية، وقال: «كلاماً محمداً، ولا تختلفوا فإن من كان قلبكم يختلفوا فهلكوا»^(١).

قال شيخ الإسلام تعليفاً على الحديث: «هي النبي ﷺ عن الاختلاف الذي فيه جعل كل واحد من المختلفين ما مع الآخر من الحق لأن كلا القارئ كان محسناً في ما قرأه وعلل ذلك بأن من كان قلباً يختلفوا فهلكوا، وهذا قال حذيفة لعثمان: أدرك هذه الأمة لا تختلف في الكتاب كما اختلفت فيه الأمم قبلهم، لما رأى أهل الشام وأهل العراق يختلفون في حروف القرآن الاختلاف الذي فهم عنه النبي ﷺ، فأفاد ذلك شيئين: أحدهما: تحريم الاختلاف في مثل هذا؛ الثاني: الاعتبار بمن كان قلباً واختر من مشايخهم.

ثم قال رحمه الله تعليفاً على ذلك: «واعلم أن أكثر الاختلاف بين الأمة الذي يورث الأهواء تجده من هذا الضرب، وهو أن يكون كل واحد من المختلفين مصيباً فيما يشبهه أو في بعضه، مخفياً في نفي ما عليه الآخر...»^(٢).

وقال رحمه الله: «وهذا القسم الذي سميناه اختلاف الشروع كل واحد من المختلفين مصيب فيه بلا تردد، لكن الذم واقع على من يهمل على الآخر، وقد دل القرآن على حمد كل واحدة من الطائفتين في مثل هذا إذا لم يحصل من أحدهما بغي كما في قوله تعالى: ﴿مَا أَفْقَطْنَاهُ مِنْ لَبَنٍ أَوْ تَوَكَّنْهُمَا فَاثْمَةً عَلَى أَصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ﴾، وقد كان الصحابة في حصار بني النضير اختلفوا في لطم الأشجار والنخيل، فقطع قوم وترك آخرون. وكما في قوله: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفِثَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحَكْمِهِمْ شَاهِدِينَ فَفَتَنَاهُمَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾، فخص سليمان بالنهي وأثنى عليهما بالعلم والحكم. وكما في إقرار

(١) انظر الحديث رقم (٦٦).

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم ص ٣٥.

النبي ﷺ - يوم بني قريظة وقد كان أمر المنادي ينادي: «لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة» - من صلى العصر في وقتها ومن أخرها إلى أن وصل ابن بني قريظة، وكما في قوله ﷺ: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإذا اجتهد ولم يصب فله أجر»، ونظام ذلك كثيرة^(١).

وحاصل ما سبق: أن الاختلاف على نوعين: نوع مذموم مؤدٍ إلى الفرق، وهو الاختلاف في أصول الدين وقواعده الكلية. ونوع غير مذموم، وهو الاختلاف في فروع الدين ومسائله الجزئية، وأن ثمة أسباباً تؤدي إلى الاختلاف المذموم يجب التنبيه لها والخبر منها، وربما داخل بعض تلك الأسباب الاختلاف غير المذموم - في الأصل - فإدى به إلى الفرق لشارك النوع الأول في الذم.

والأحاديث المعنية بالدراسة هي على ثلاثة أقسام:

أحدها: يشتمل على الإخبار بوقوع الافتراق في الأمة كما وقع ذلك في أهل الكتاب قبلها، وهذا نتيجة للاختلاف المذموم، وهذه الأحاديث وإن كانت في صورة الخبر لكنها تتضمن التحذير من هذا النوع من الاختلاف من حيث المعنى.

القسم الثاني: أحاديث تشتمل على حكاية دعوة النبي ﷺ ربه أن يحجب أمته اختلاف المؤدي إلى تفرقها وجعلها شيعاً وأحزاباً متعادية، وأن دعوته لم تستجب، وهذه الأحاديث أيضاً تتضمن التحذير من الاختلاف المؤدي إلى التفرق من حيث المعنى.

القسم الثالث: أحاديث صريحة في النهي عن الاختلاف، وتتناول بالدرجة الأولى الاختلاف المذموم، وتنظم النوع الثاني من الاختلاف حينما بداخله أحد أسباب الاختلاف المذموم يؤدي به إلى التفرق والعداوة.

هذا ونسأل الله أن يسلمنا من الوقوع في الاختلاف المذموم، وأن يهدينا لما اختلف فيه من الحق باذنه، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

(١) المصدر السابق ص ٣٩.

الفصل الأول:

الأحاديث الواردة في الإخبار بوقوع الافتراق في الأمة

١- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «افتترقت اليهود على إحدى أو اثنتين وسبعين فرقة، وتفرقت النصارى على إحدى أو اثنتين وسبعين فرقة، وتفرقت أمي على ثلاث وسبعين فرقة». أخرجه أبو داود^(١) قال: حدثنا وهب بن بقية، عن خالد، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة... فذكره. وأخرجه الترمذي^(٢) وابن ماجه^(٣) وأحمد^(٤) وابن حبان^(٥) والحاكم^(٦) وابن أبي عاصم^(٧) من طرق عن محمد بن عمرو به، وليس عند ابن ماجه وأحمد ذكر النصارى، وقال الترمذي: «حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي^(٨). وقد تعقبه في موضع آخر^(٩) بأن محمد بن عمرو لم يخرج له مسلم منفردًا بل بالضمامه إلى غيره.

قلت: مدار الإسناد على محمد بن عمرو هذا، وهو ابن علقمة بن وقاص

-
- (١) سنن أبي داود، كتاب السنة ٤٥٩٦.
 (٢) سنن الترمذي، كتاب الإيمان ٢٦٤١.
 (٣) سنن ابن ماجه، كتاب الفتن ٣٩٩١.
 (٤) المسند ١٢٤/١٤ رقم ٨٣٩٦.
 (٥) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ٤١/٨.
 (٦) المستدرک ١٢٨، ٦١/١.
 (٧) السنة لابن أبي عاصم ٣٣/١.
 (٨) تلخيص المستدرک مع المستدرک ١٢٨/١.
 (٩) المصدر السابق ٦/١.

الليثي، روى له البخاري مقروناً ومسلم في المتابعات، وحاله وسط لم يصفه النقاد بالضبط التام، ولا بما يتركه عن رتبة الاحتجاج. قال يحيى بن سعيد القطان: «رجل صالح ليس بأحفظ أئمة للحديث»، وقال أبو حاتم: «صالح الحديث»، وقال النسائي: «لا بأس به»، ومرة قال: «ثقة»^(١). ولذلك قال الذهبي^(٢): «حسن الحديث»، وقال ابن حجر^(٣): «صديق تكلم فيه بعضهم من قبل حفظه، وقد أخرج له الشيخان، أما البخاري فمقروناً بغيره، وأما مسلم فمتابعة».

وحديث من هذا حاله حسن لذاته عند الشيخين، ولذلك أخرجوا له مقروناً أو متابعة لأنه يرتقي بذلك إلى الصحيح لغيره، وعليه فحديث أبي هريرة هذا صحيح لشواهده الآتية من حديث معاوية، وعوف بن مالك، وغيرهما رضي الله عنهم، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٤) رحمه الله: «الحديث صحيح مشهور في السنن والمسانيد». وقال الشاطبي^(٥) رحمه الله: «صحيح من حديث أبي هريرة».

٢- عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «ألا إن من قبلكم من أهل الكتاب افترقوا على اثنين وسبعين ملة، وإن هذه الملة ستفرق على ثلاث وسبعين، ثنتان وسبعون في النار، وواحدة في الجنة، وهي الجماعة». أخرجه أبو داود^(٦) قال: حدثنا أحمد بن حنبل ومحمد بن يحيى قالوا: حدثنا أبو المغيرة، حدثنا صفوان، (ح) وحدثنا عمرو بن عثمان، حدثنا بقة قال: حدثني صفوان بن يحيى، قال: حدثني أزهر بن عبد الله الطرازي عن أبي

(١) نظر للكلام السابق: التهذيب لابن حجر ٣٧٦/٩.

(٢) الزبان ٦٧٣/٣.

(٣) مدي الساري ٤٤١.

(٤) التناوي ٣/٤٤٥.

(٥) الاعتصام ١٨٩/٢.

(٦) سنن أبي داود، كتاب السنة ٤٥٩٧.

عمار الهوزي: عن معاوية بن أبي سفيان أنه قام فينا فقال: «ألا إن رسول الله ﷺ قام فينا فقال...» فذكره. وقال: زاد ابن يحيى وعمرو في حديثهما: «وإنه سيخرج من أمق أقوام تجاري بهم تلك الأهواء كما يتجاري الكلب لصاحبه، - وقال عمرو: الكلب بصاحبه - لا يبقى عرق ولا مفصل إلا دخله».

وأخرجه أحمد عن أبي المعيرة به عن أبي عامر عبد الله بن يحيى قال: - حججنا مع معاوية بن أبي سفيان، فلما قدمنا مكة قام حين صلى الظهر فقال: إن رسول الله ﷺ قال: «إن أهل الكتابين الفارقوا في دينهم على ثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الأمة سطرقي على ثلاث وسبعين ملة - يعني الأهواء - كلها في النار...» الحديث. وزاد: «والله يا معشر العرب، لن لم تقوموا بما جاء به بكم لغيركم من الناس أخرى ألا يقوم به»^(١)،

وأخرجه الدارمي^(٢) وابن أبي عاصم^(٣) والطبراني^(٤) والحاكم^(٥) من طرق عن صفوان بن عمرو به نحوه.

سند الحديث حسن، رجاله كلهم ثقات، غير أزهر بن عبد الله قال الذهبي: «تابعي حسن الحديث، لكننا ناصي ينال من علي رضي الله عنه»^(٦). وحكى ابن حجر^(٧) عن الأزدي قوله: «يتكلمون فيه»، ثم تعقبه فقال: «لم يتكلموا إلا في مذهبه». ثم ذكر توثيق العجلي له وذكر ابن حبان له في الثقات، وقال في التقریب: «صدوق تكلموا فيه للنصب».

(١) المسند ١٣٤/٢٨ رقم ١٦٩٣٧.

(٢) سنن الدارمي ٧٨/٢.

(٣) السنة ٣٣/١.

(٤) المعجم الكبير ٣٧٦/١٩ - ٣٧٧ رقم ٨٨٤، ٨٨٥.

(٥) المستدرک ١٢٨/١.

(٦) الميزان ١٧٣/١.

(٧) التهذيب ٢٠٤/١ - ٢٠٥.

وقد حسن ابن حجر سند هذا الحديث فقال في تخريج الكشاف^(١):
«(رواياه حسن)، قال الألباني^(٢): «وإنما لم يصححه لأن أزهري بن عبد الله هذا لم يوثقه غير المعجلي وابن حبان». وقد صححه الألباني في تخريج السنة^(٣).

ساق الحاكم أسانيدهما ثم قال^(٤): «وهذه أسانيد تقام بها الطجة في تصحيح الحديث»، ووافقه الذهبي^(٥).

٣- عن عوف بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الفرقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، فواحدة في الجنة وسبعون في النار، والفرقت النصارى على اثنين وسبعين فرقة، فواحدة في الجنة وسبعون في النار وواحدة في الجنة والذي نفس محمد بيده لفتقرن أمي على ثلاث وسبعين فرقة، واحدة في الجنة وثنتان وسبعون في النار، قيل: يا رسول الله، من هم؟ قال: الجماعة». أخرجه ابن ماجه^(٦) قال: حدثنا عمرو بن عثمان بن سعيد بن كثير الحمصي، ثنا عباد بن يوسف، ثنا صفوان بن عمرو، عن راشد بن سعد، عن عوف بن مالك... فذكره، وأخرجه ابن أبي عاصم^(٧) والطبراني^(٨) والملائكة^(٩) كلهم من طريق عمرو بن عثمان به.

(١) الكاف الشاف ٦٣.

(٢) الصحيحة رقم ٢٠٤.

(٣) طلال الجنة مع السنة ١٧/٨.

(٤) المستدرک ١٢٨/١.

(٥) تلخيص المستدرک مع المستدرک ١٢٨/١.

(٦) سنن ابن ماجه، كتاب الفتن ٣٩٩٢.

(٧) السنة ٣٢/١ رقم ٩٣.

(٨) المعجم الكبير ١٨/٧٠.

(٩) شرح أصول اعتقاد أهل السنة ١٠١/١ رقم ١٤٩.

رجال الإسناد ثقات، وعباد بن يوسف حكى الذهبي^(١) توثيقه عن ابن ماجه، وذكره ابن حبان^(٢) في الثقات، وقال ابن عدي^(٣): «روى أحاديث ينفرد بها»، وقال الذهبي^(٤): «صدوق بغرب»، وقال ابن حجر^(٥): «مقبول».

والذي يظهر أن حديثه هذا حسن، لأنه ليس من أفراده لني أشار إليها ابن عدي والذهبي، وقال الألباني^(٦): «سند هذا الحديث جيد، رجاله كلهم ثقات، غير عباد بن يوسف، وهو ثقة إن شاء الله». و الحديث صحيح بشواهده السابقة واللاحقة، إن شاء الله.

٤- عن عوف بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «سخرت أمتي على بضع وسبعين فرقة، أعظمها فتنة على أمتي قوم يقيسون الأمور برأيهم يخرجون الحلال ويحلون الحرام». أخرجه البيهقي^(٧) قال: حدثنا عمر بن الخطاب السجستاني، ثنا نعيم بن حماد، ثنا عيسى بن يونس، عن حمزة بن عثمان، عن عبد الرحمن بن جبر بن نفير عن أبيه عن عوف بن مالك... فلذكره، وأخرجه الطبراني^(٨) والحاكم^(٩) وأخطيب البغدادي^(١٠) وابن عبد البر^(١١) وابن

(١) الميزان ٣/٢٠٨.

(٢) انظر: تهذيب التهذيب ١١٠/٥.

(٣) الكامل ١٦٥١/٤-١٦٥٢.

(٤) تكملة ٥٧/٢.

(٥) التقریب ١٨٢/٢.

(٦) تخریج السنة مع السنة ٣٢/١، والصحيحة ٤٨٠/٣ رقم ١٤٩٢.

(٧) كشف الأستار ٩٨/١. رقع فيه: «في بن يونس»، وهو تصحيف.

(٨) المعجم الكبير ١٨٠-٥١.

(٩) المستدرک ٤٣٠/٤.

(١٠) التقييد والتفقه ١٧٩/١-١٨٠.

(١١) جامع بيان العلم ٨٩١/٢.

عدي^(١) كلهم من طرق عن نعم بن حماد به.

وقال الحاكم: «هنا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، وعزاه الهيثمي^(٢) للبخاري والطبراني وقال: «رجاله رجال الصحيح».

قلت: مدار الإسناد على نعم بن حماد، وهو كثير الوهم، وقد عدّ بعض أهل العلم هذا الحديث من أوهامه:

قال محمد بن علي المروزي^(٣): «سألت يحيى بن معين عنه - يعني هذا الحديث - فقال: ليس له أصل، قلت: فنعيم؟ قال: ثقة، قلت: كيف يحدث ثقة باطل؟ قال: شُبّه له».

وقال ابن عبد البر^(٤): «هذا عند أهل العلم بالحديث حديث غير صحيح، حملوا فيه على نعم بن حماد، وقال أحمد بن حنبل ويحيى بن معين: حديث عوف ابن مالك هذا لا أصل له».

وقال عبد الغني بن سعيد المصري^(٥): «كل من حدث به عن عيسى بن يونس غير نعم بن حماد إنما أخذه من نعم، وهذا الحديث سقط نعم عند كثير من أهل العلم بالحديث، إلا أن يحيى بن معين لم يكن ينسبه للكذب، بل كان ينسبه إلى الوهم».

وذكر ابن عدي^(٦) هذا الحديث في جملة ما أنكر عليه، بل حكى عن شيخه ابن حماد الدولابي أنه أقامه بوضعه. لكن ابن عدي بعد أن ساق الأحاديث التي أنكرت عليه قال: «ولنعيم بن حماد غير ما ذكرت، وقد أتني عليه قوم، وضعفه

(١) الكامل ٧/٢٤٨٣.

(٢) معجم الزوائد ١/١٧٩.

(٣) تهذيب التهذيب ١٠/٤٦٠.

(٤) جامع بيان العلم ٢/٨٩١.

(٥) تهذيب التهذيب ١٠/٤٦١.

(٦) الكامل ٧/٢٤٨٣-٢٤٨٥.

قوم، وكان ممن يتصلَّب في السنة، إِمَات في محنة القرآن في المجلس، وعامة ما أنكر عليه هو هذا، وأرجو أن يكون في حديثه مستقيماً.

وقال الحافظ ابن حجر: «أما نعيم فقد ثبت عدائه وصدقه، ولكن في حديثه أوهام معروفة، وقد قال فيه الدارقطني: إمام أهل السنة كثير الوهم»^(١).

فالخاصل أن الحديث بهذا السياق لا يثبت؛ ونعيم بن حجاج قد وهم فيه، وليس بمتهم بوضعه، بل مثبته له كما قال إمام أهل الصنعة يحيى بن معين.

وقد جاء الحديث من وجه آخر عن جبير بن نفير وبسابق آخر:

قال الطبراني^(٢): حدثنا يحيى بن عبد الباقي، ثنا يوسف بن عبد الرحمن المروذي، ثنا أبو تقي عبد الحميد بن إبراهيم الحمصي، ثنا معدان بن سليمان الخطرمي، عن عبد الرحمن بن نجيح، عن أبي الزاهرية، عن جبير بن نفير عن عوف بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «كيف أنت يا عوف إذا افرقت هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة، واحدة في الجنة وسائرهما في النار؟ قلت: ومتى ذلك يا رسول الله؟ قال: إذا كثرت الشرط، وملكت الإماء، وقعدت الحملان على المناير، واتخذ القرآن مزمار، وزخرفت المساجد...» في حديث طويل، وهو ضعيف أيضاً بهذا السياق، فقد عزاه الهيثمي^(٣) للطبراني وقال: «فيه عبد الحميد بن إبراهيم، وثقه ابن حبان، وهو ضعيف، وفيه جماعة لم أعرفهم».

قلت: عبد الحميد ضعفه النسائي^(٤)، وقال ابن حجر^(٥): «صدوق إلا أنه ذهب كتبه فساء حفظه». وشيخ الطبراني وثقه الخطيب^(٦)، وأبو الزاهرية هو

(١) التهذيب ٤٦٣/١٠.

(٢) المعجم الكبير ٥١/١٨.

(٣) مجمع الزوائد ٣٢٣/٧-٣٢٤.

(٤) الميزان ٥٣٧/٢.

(٥) التقريب ٢٩٥/٢.

(٦) تاريخ بغداد ٢٢٧/١٤.

حديث ابن كريمة: صدوق كما في التقريب^(١). وجيز بن لفي ثقة كما سبق، وباقي رجال الإسناد لم أقف على تراجمهم، فالإسناد ضعيف.

٥- عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن بني إسرائيل افترقت على إحدى وسبعين فرقة، وإن أمي ستفرق على تسعين وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة؛ وهي الجماعة». أخرجه ابن ماجه^(٢) قال: حدثنا هشام ابن عمار، ثنا الوليد بن مسلم، ثنا أبو عمرو، ثنا قتادة، عن أنس... فذكره. وأخرجه ابن أبي عاصم^(٣) عن هشام بن عمار به مختصراً.

وقال البوصيري رحمه الله: «سند ابن ماجه صحيح، رجاله ثقات»^(٤).

وقد تعقبه الألباني رحمه الله فقال: «في تصحيحه نظر»^(٥). ويعني: لحال هشام بن عمار، فقد قال في تخريج السنة: «حديث صحيح، ورجاله ثقات على ضعف في هشام بن عمار»^(٦).

قلت: وهشام بن عمار قد وثقه ابن معين وغيره، لكن قال أبو حاتم: «صدوق قد تغير، فكان كل ما لقنه تلقن»^(٧). ولذلك قال الذهبي: «صدوق مكفر، له مناكير»^(٨). وقال ابن حجر في التقريب: «صدوق كبير لفصار يتلقن، لحديثه القديم أصح».

ومن كان ذلك حاله لا يوثقي حديثه إلى درجة الصحة.

(١) التقريب ٢٥٦/١.

(٢) سنن ابن ماجه، كتاب الفتن ٣٩٩٣.

(٣) السنة ٣٢/١.

(٤) حكاية الألباني في السنن المستقيمة الصحيحة حديث رقم ٢٠٤.

(٥) المصدر السابق.

(٦) ظلال الجنة في تخريج السنة مع السنة ٣٢/١.

(٧) للبيان ٣٠٦/٤.

(٨) المصدر السابق.

وفي السند أيضاً فتادة مشهور بالتدليس^(١)، ولم يصرح بالسماع، لكن للحديث طرق أخرى عن أنس، فقد جاء عنه من رواية زياد بن عبد الله النميري وسعيد بن أبي هلال وزيد بن أسلم ويحيى بن سعيد وعبد العزيز بن صهيب. وبعض تلك الطرق صالح للاعتبار.

لرواية النميري أخرجه الإمام أحمد قال: حدثنا وكيع، ثنا عبد العزيز - يعني الماجشون - عن صدقة بن يسر، عن النميري عن أنس... فذكره^(٢).
ورجال الإسناد كلهم ثقات غير النميري، وهو زياد بن عبد الله، فقد اختلف في حاله، قال ابن معين: لا بأس به، ومرة ضعفه، وضعفه أبو داود وقال: يكتب حديثه ولا يحتج به^(٣). وذكر ابن عدي له عدة أحاديث ثم قال: «والذي ذكر من حديثه مما يروى عنه فيه نظر، والبلاء منهم لا منه، وعندي أنه إن روى عنه ثقة فلا بأس بحديثه»^(٤).

قلت: والراوي عنه هذا الحديث صدقة بن يسار الجزري، وهو ثقة^(٥).
ورواية سعيد بن أبي هلال أخرجه الإمام أحمد أيضاً قال: حدثنا حسن، ثنا ابن لهيعة، ثنا خاله بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال عن أنس... فذكره، وزاد فيه: «فهلك إحدى وسبعون وتخلص فرقة. قالوا: يا رسول الله، من تلك الفرقة؟ قال: الجماعة، الجماعة»^(٦).

ورجال إسناده ثقات غير ابن لهيعة، وقد صرح هنا بالسماع، فأمن تدليسه، لكنه موصوف بالاختلاط أيضاً، وفي لسند علة أخرى وهي الالتقاط بين سعيد بن

(١) جامع التحصيل ٣١٢.

(٢) المسند ١/٢٤١ رقم ١٢٢٠٨.

(٣) انظر لأقوال السابقة: تهذيب الكمال ٩/٤٩٢.

(٤) الكامل ٤/٤٤١-١٠٤٥٠.

(٥) انظر: التقريب ٢/١٣٩.

(٦) المسند ١/٢٦٧ رقم ١٢٤٧٩.

أي هلال وأنس، قال المزني^(١) في روايته عن أنس: «يقال مرسلة». وحزم ابن حجر^(٢) بإرسالها. لكن هذا الطريق يصلح في المتابعات أيضاً. وللزيادة في آخر الحديث من هذا الوجه شاهد من حديث معاوية وعوف، وسبقا.

ورواية يحيى بن سعيد أخرجهما الطبراني قال: حدثنا عيسى بن محمد السمسار الواسطي، ثنا وهب بن بقية، ثنا عبد الله بن سفيان، عن يحيى بن سعيد، عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «تفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة كلهم في النار إلا واحدة. قالوا: وما تلك الفرقة؟ قال: ما أنا عليه وأصحابي»^(٣). وأخرجه عن محمود بن وهب بن بقية به مثله^(٤). وأخرجه أسلم ابن سهل الواسطي عن وهب بن بقية به مثله^(٥). وأخرجه العقيلي عن أسلم بن سهل به، وقال: «ليس له من حديث يحيى بن سعيد أصل، وإنما يعرف هذا الحديث من حديث الإفريقي»^(٦).

وإحلال العقيلي للحديث حكاة الذهبي عنه في الميزان بلفظ: «وإنما يعرف هذا بابن أنعم الإفريقي عن عبد الله بن يزيد عن عبد الله بن عمرو». اهـ. والعقيلي متعقب بأن الحديث معروف أيضاً من حديث أنس، فقد جاء عنه من عدة طرق كما سبق: ولا يقل عن درجة الحسن، ومعروف كذلك عن غير واحد من الصحابة كما سبق.

ورواية زيد بن أسلم أخرجهما أبو يعلى قال: حدثنا محمد بن بكار ثنا أبو معشر، عن يعقوب بن زيد بن طلحة، عن زيد بن أسلم، عن أنس بن مالك

(١) تهذيب الكمال ٩٥/١١.

(٢) تهذيب التهذيب ٩٤/٤.

(٣) المعجم الصغير ٢٩/٢ رقم ١٧٧٤، والأوسط ١٣٧/٥ رقم ٤٨٨٦.

(٤) الأوسط ٢٢/٨ رقم ٧٨٤.

(٥) تاريخ واسط ١٩٦.

(٦) الضعفاء ٢٢/٢.

رضي الله عنه فذكر افتراق بني إسرائيل ثم قال: «وتعلمو أمي علي الفرقتين جميعاً بملة، اثنان وسبعون في النار، وواحدة في الجنة، قالوا: من هم يا رسول الله؟ قال: الجماعة»^(١).

قال يعقوب بن زيد: وكان علي بن أبي طالب رضي الله عنه إذا حدث هذا الحديث عن رسول الله ﷺ تلا معه قرآناً: ﴿وَمَنْ قَامَ سُبْحًا أَمَةً يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَهْتَدُونَ﴾. ثم ذكر أمة عيسى - عليه السلام - فقال: ﴿وَكُلُّ مَنْ آمَنَ بِالْكِتَابِ عَاقِبَتُهُ وَآمَنُوا لِكُنُوزِنَا عَنْهُمْ سِتَاتُهَا...﴾ الآية. ثم ذكر أمة فقال: ﴿وَمَنْ خَلَقْنَا أُمَّةً يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَهْتَدُونَ﴾، وأخرجهما الأجرني^(٢) من طريقين عن أبي معشر به نحوه.

وعزاه الهيثمي^(٣) لأبي يعلى وقال: «لعله أبو معشر، ولعله ضعف».

قلت: أبو معشر هو نجيح بن عبد الرحمن السندي، قال الإمام أحمد: كان صدوقاً لكنه لا يقيم الإسناد. وقال مرة: مضطرب لا يقيم الإسناد، ولكن أكتب حديثه أعتبر به. وقال أبو حاتم: صالح لين الحديث، محله الصدق. وقال أبو زرعة: صدوق في الحديث وليس بالقوي^(٤). وقال ابن عدي: «أبو معشر مع ضعفه يكتب حديثه»^(٥).

فهذا الإسناد صالح للمتابعة أيضاً.

أما رواية عبد العزيز بن صهيب فقد أخرجهما الأجرني^(٦) من طريق سويد ابن سعيد قال: حدثنا مبارك بن سليم عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس فذكره بنحوه.

(١) المطالب العالمة بزوائد المسانيد الثمانية ٢٨٥/٣.

(٢) الشريعة لأجرني، باب ذكر افتراق الأمم ص ١٦.

(٣) مجمع الزوائد ٢٧٨/٧.

(٤) انظر للأقوال السابقة: تهذيب التهذيب ١٠/٢٠١ وما بعدها.

(٥) الكامل ٢٦/٧ - ٢٥١٩.

(٦) الشريعة، باب ذكر افتراق الأمم ص ١٧.

وسنده ضعيف جداً، فيه مبارك بن سحيم، قال ابن عبد البر: «أجفوا على أنه ضعيف متروك»^(١). وقال ابن حجر في التقریب: «متروك»، وفيه أيضاً سويد بن سعيد قال ابن حجر: «صدوق في نفسه إلا أنه عمي فصار يتلقن». وبه أعله^(٢) الألباني، لكن شيخه شدَّ ضعفاً منه كما سبق، فهذا الطريق غير صالح للاعتبار، وللحديث طرق أخرى لا تخلو أسانيدُها من متروك أو منهم بالوضع، لذلك أعرضت عن ذكرها، وللحديث شواهد أخرى، منها حديث عبد الله بن عمرو الآتي، فالحديث صحيح بمجموع طرقه وشواهده، والله أعلم.

٦- عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إن بني إسرائيل تفرقت على ثنتين وسبعين ملة، وتفرق أمي على ثلاث وسبعين ملة، كلهم في النار إلا ملة واحدة، قالوا: ومن هي يا رسول الله؟ قال: ما أنا عليه وأصحابي». أخرجه الترمذي^(٣) قال: حدثنا محمود بن غيلان، حدثنا أبو داود الحفري، عن سفيان الثوري، عن عبد الرحمن بن زياد الإفريقي، عن عبد الله بن زيد، عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: «لِيَأْتِيَنَّ عَلَى أُمِّي مَا أُنِي عَلَى بَنِي إِسْرَاقِيلَ، حَذُو النَعْلِ بالنعل، حتى إن كان منهم من أتى أمه علاتية لكان في أمي من يصنع ذلك، وإن بني إسرائيل تفرقت...» الحديث.

وقال الترمذي: «هذا حديث مفسر غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه». وأخرجه الطبراني^(٤) والحاكم^(٥) واللالكاكي^(٦) والآنجوري^(٧) كلهم من طرق عن

(١) تهذيب التهذيب ١٠/٤١٩.

(٢) الصحيحة رقم ٣٠٤.

(٣) سنن الترمذي، كتاب الإيمان ٢٦٤١.

(٤) المعجم الكبير ١٣/٣٠١ رقم ٢٢٠.

(٥) المستدرک ١/٢٨٨، ٢/٥.

(٦) شرح أصول اعتقاد أهل السنة ١/٩٩.

(٧) النثرية: باب ذكر افتراق الأمم ص ١٥.

سفيان الثوري به نحوه.

وقال البغوي^(١) رحمه الله: ((وثبت عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: إن بني إسرائيل تفرقت...)) الحديث.

قلت: في سنده عبد الرحمن بن زياد مختلف فيه، قال البخاري: مقارب الحديث، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة عن الإفريقي وابن طيبة فقالا: ضعيفان، وأثبتهما الإفريقي. وقال يعقوب بن سفيان: لا بأس به^(٢)، وأعل الألباني الحديث به فقال: «علته عبد الرحمن بن زياد الإفريقي، وهو ضعيف»^(٣).

لكن التوسط في أمره أن حديثه حسن لغیره، فله شواهد كثيرة كما سبق. ٧- عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «افترقت بنو إسرائيل على إحدى وسبعين ملة، ولن تذهب النلبالي والأيام حتى تفترق أمتي على مثلها، أو قال: تن مثل ذلك، وكل فرقة منها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة». أخرجه عبد بن حميد^(٤) قال: حدثنا أحمد بن يونس، ثنا أبو بكر بن عياش، عن موسى بن عبيدة الربذي، عن عبد الله بن عبيدة، عن بنت سعد، عن أبيها فذكره.

وأخرجه البزار^(٥) عن يوسف بن موسى قال: حدثنا أحمد بن عبد الله بن يونس عن أبي بكر بن عياش به، إلا أنه قال: عائشة بنت سعد عن أبيها، فذكره وليس عنده: «أو قال عن مثلها، وكل فرقة في النار...».

وأخرجه الآجري^(٦) من طريق زهير بن محمد المروزي قال: حدثنا أحمد بن

(١) شرح السنة ٢١٣/١.

(٢) انظر للأخوال السابقة: تهذيب التهذيب ١٧٣/٦.

(٣) المشكاة ٦١/١ هامش (١).

(٤) المسند ١٨١/١ رقم ١٤٨.

(٥) المسند ٣٧/٤ رقم ١١٩٩.

(٦) الشريعة، نائب افتراق الأسم ص ١٧.

عبد الله بن يونس قال: ثنا أبو بكر بن عياض بسند جيد ونقطه.

في الإسناد موسى بن عبيدة الرُبَيْذِي، وهو ضعيف كما في التقريب^(١)،
وبقية رجاله ثقات، أحمد بن يونس هو أحمد بن عبد الله بن يونس كما عند
البيزار والآنجوري، وهو ثقة^(٢)، وبنْتُ سعد هي عائشة بنت سعد كما في مسند
البيزار، وهي ثقة^(٣)، لكن أصل الحديث دون عدد الفرق حسن لشواهده من
حديث معارية وأنس وغيرهما رضي الله عنهم أجمعين.

٨- عن أبي أمامة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «تفرقت بنو إسرائيل على إحدى وسبعين فرقة، كلها في النار إلا السواد الأعظم»، فقال رجل إلى جنبي: يا أبا أمامة، أما ترى السواد الأعظم ما يصنعون؟ قال: عليهم ما جعلوا وعليكم ما جعلتم: ﴿وَكَانَ حُلُمُوهُمْ ذُنُوبًا...﴾ الآية. السمع والطاعة خير من المعصية والفرقة، يقضون لنا ثم يقتلوننا»، قال: فقلت له: هذا الحديث حدثت به طبعاً سمعته من رسول الله ﷺ أو تقول له عن رأيك؟ قال: إني إذا لجرىء إن حدثتكم ولم أسمعته من رسول الله ﷺ، سمعته منه عشرين أو ثلاثاً حتى قالها سبعا.

أخبرجه الحارث بن أبي ساعدة قال: حدثنا خلف بن الوليد، ثنا أبو جعفر، عن أبي غالب قال: كنت بدشقي فجيء بسبعين رأساً من الحورورية فنصبت، فجاء أبو أمامة رضي الله عنه فدخل المسجد فصلى ركعتين، ثم خرج لوقوف عليهم فجعل يهريق عبرته ساعة ثم قال: ما يصنع إبليس بأهل الإسلام؟ - ثلاث مرات - ثم قال: يا أبا غالب، إنك ببدأ أهويته كثيرة وهو لا يشككك، قلت: أجل، قال: أعاذك الله منهم، قلت: ولم تهريق عبرتك؟ قال: رحمة لهم إنهم كانوا من أهل الإسلام، ثم قال: تقرأ سورة آل عمران؟ قلت: نعم، قال: الوأ

[illegible]

المجلد الثاني (٢)

(٣) التقريب ٤/٢٥١.

هذه الآية: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ﴾، قال: كان هؤلاء في قلوبهم زيغ فزيغ بهم، ثم قرأ ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ...﴾ الآية، قلت: أهم هؤلاء؟ قال: نعم، قال رسول الله ﷺ: «تفرقت بنو إسرائيل...» الحديث^(١).

وقال: حدثنا داود بن عمرو، ثنا أبو شهاب عبد ربه بن نافع، عن عمرو ابن قيس المالبي عن داود بن السليل عن أبي غالب قال: «كنت في البصرة زمن عبد الملك فجميـه برؤوس الخوارج...»^(٢) فذكره نحوه، وأخرجه ابن أبي عاصم^(٣) والطبراني^(٤) والبيهقي^(٥) من طرق عن أبي غالب به.

ومدار السند على أبي غالب صاحب أبي أمامة، واسمه جزور، وقيل غير ذلك، وهو يختلف فيه، فقد وثقه ميسى بن هارون والدارقطني وقال ابن معين: صالح، وضعفه النسائي وأبو حاتم وابن حبان^(٦). وقال ابن عدي^(٧): لم أر في أحاديثه حديثاً منكراً جلياً، وأرجو أن لا بأس به، وقال ابن حجر في التقریب: صدوق يخطئ.

والذي يترجح لي أن المرفوع من حديثه حسن لشواهده السابقة.
٩- عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن في أمي نكماً وسبعين داعياً كلهم يدعو إلى النار، لو أنشاء لأنيأتكم بآبائهم وقبائلهم».

(١) المطالب العالیه (المستدرة) ٢٨٤/٣ رقم ٢٩٨٩، وبنيّة الباحث بزوائد، مسند إخبار

٧١٦/٢ رقم ٧٠٦.

(٢) المصدر السابق.

(٣) السنة ٣١١/١ رقم ٦٨.

(٤) المعجم الكبير ٣٢١/٨، ٣٢٧، ٣٢٨.

(٥) السنن ١٨٨/٨.

(٦) انظر للأقوال السابقة: تهذيب التهذيب ١٢/١٧٧.

(٧) الكامل ٨٦٠/٢، ٨٦١.

أخرجه أبو يعلى^(١) قال: حدثنا واصل بن عبد الأعلى، ثنا ابن فضيل، عن ليث، عن سعيد بن عامر، عن ابن عمر... فذكره.

قال أبو بصير^(٢): ((رواه أبو يعلى الموصلي بسند ضعيف لضعف ليث بن أبي سليم)).

وقال الهيثمي^(٣): ((رواه أبو يعلى، وفيه ليث بن أبي سليم، وهو مدلس، وبقية رجاله ثقات)).

قلت: ليس الطعن في حديث ليث بن أبي سليم من جهة تدليس فحسب، بل لسوء حفظه وتخليطه، قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي وأبا زرعة يقولان: ليث لا يستعمل به، هو مضطرب الحديث. وقال أحمد: ليث لا يفرح بحديثه، وقال أبو عبد الله الحاكم: مجمع على سوء حفظه.

لكن ضعفه هذا لا يوجب تركه، قال الزوار: كان أحد العباد، إلا أنه أصابه اختلاط فاضطرب حديثه، وإنما تكلم فيه أهل العلم بهذا، وإلا فلا نعلم أحداً ترك حديثه. وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة، وقد روى عنه شعبة والثوري، ومع الضعف الذي فيه يكتب حديثه^(٤).

ولحديثه هذا دون قوله: ((لو أنشاء...)) شواهد كثيرة سبقت، يرتقي بها إلى مرتبة الحسن، والله أعلم.



(١) المطالب العلية بزياد المسانيد الثمانية (المسند) ٢٨٦/٣.

(٢) مجمع الزوائد ٢٩٦/٧ رقم ٤٤٠٧.

(٣) مجمع الزوائد ٢٥٩/٧.

(٤) النظر للأقوال السابقة: تهذيب التهذيب ٤٦٥/٨ - ٤٦٨.

الفصل الثاني: الأحاديث التي حكى دعوة النبي ﷺ ربه

أن يجنب أمته التفريق وأنه لم يستجب له

١٠- عن ثوبان رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ رَوَى^(١) لِي الْأَرْضَ، قَرَأْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا، وَإِنَّ أُمَّي سَيَلُغُ مَلَكُهَا مَا رَوَى لِي مِنْهَا، وَأَعْطَيْتُ الْكَثْرَيْنِ الْأَخْمَرَ وَالْأَبْيَضَ^(٢)، وَإِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي لِأُمَّي أَنْ لَا يَهْلِكَهَا بَسَّةٌ بَعَاقَةٌ، وَأَنْ لَا يُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ فَيَسْتَبِيحَ بَيْتَهُمْ، وَإِنْ رَبِّي قَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنِّي إِذَا قَضَيْتُ قَضَاءَ لِقَاءِ لَا يُودُّ، وَإِنِّي أَعْطَيْتُكَ لَأَمْنَكَ أَنْ لَا أَهْلِكَكُمْ بَسَّةٌ بَعَاقَةٌ، وَأَنْ لَا يُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ يَسْتَبِيحَ بَيْتَهُمْ^(٣)، وَلَوْ اجْتَمَعَ عَلَيْهِمْ مَنْ بَاقُطَارَهَا، حَتَّى يَكُونَ بَعْضُهُمْ يَهْلِكُ بَعْضًا، وَيَسْبِي بَعْضُهُمْ بَعْضًا». أخرجه مسلم^(٤) عن أبي الربيع الفكي وقية بن سعيد كلاهما عن حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي أسماء الرخمي عن ثوبان فذكره.

وأخرجه الترمذي^(٥) عن قتيبة بن سعيد به مثله، وقال: «حسن صحيح»، وأخرجه ابن حبان^(٦) عن محمد بن عبد الله بن الجعيد عن قتيبة به بزيادة في آخره على نحو ما سيأتي عند أبي داود.

(١) زوى لي الأرض: أي جمعها. انظر: النهاية في غريب الحديث ٢/٣٢٠.

(٢) الأحمر والأبيض: أي الذهب والفضة والذهب كوز الروم، والفضة كوز الفرس. النهاية ١/٣٣٨.

(٣) يستبيح ببيتهم: أي يستأصلهم ويهلكهم جميعهم. النهاية ١/١٧٢.

(٤) صحيح مسلم، كتاب الفجر ٢٨٨٩.

(٥) سنن الترمذي، كتاب الفتن ٢١٧٦.

(٦) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ١/١٨٠ رقم ٧١٩٤.

وأخرجه أبو داود^(١) عن سليمان بن حبيب ومحمد بن عيسى كلاهما عن حماد بن زيد به مثله، وزاد: «وإنما أخاف على أمي الأئمة المضلين، وإذا وضع السيف في أمي لم يرفع عنها إلى يوم القيامة، ولا تقوم الساعة حتى تلحق قبائل من أمي بالمشركين، وحتى عهد قبائل من أمي الأوثان، وإله سيكون في أمي كذابون ثلاثون كلهم يزعم أنه نبي، وأنا خاتم النبيين لا نبي بعدي، ولا تزال طائفة من أمي ظاهرين لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله».

وأخرجه مسلم^(٢) من طريق عن معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة عن أبي قلابة بنحو لفظه السابق، وأخرجه ابن ماجه^(٣) عن سعيد بن بشير عن قتادة به بنحو لفظ أبي داود.

وهذه الزيادة عزها شيخ الإسلام ابن تيمية^(٤) للبرقاني في صحيحه، وهي صحيحة أيضاً بسند أبي داود؛ وقد صحيحها الألباني^(٥).

١١ - عن شداد بن أريس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إن الله عز وجل زوى لي الأرض فرائت مشارقتها ومعاريها، وإن ملك أمي سيبلغ ما زوي لي منها، وإني أعطيت الكعبريين الأبيض والأحمر، وإني سألت ربي عز وجل أن لا يهلك أمي بسنة بعامة وأن لا يسلط عليهم عدواً يهلكهم بعامة وأن لا يلبسهم شيعاً ولا يذيق بعضهم بأس بعض، وقال: يا محمد، إني إذا قضيت قضاءً فإنه لا يرد، وإني قد أعطيتك لأملك أن لا أهلكهم بسنة بعامة، ولا أسلط عليهم عدواً من سواهم فيهلكهم بعامة، حتى يكون بعضهم يهلك بعضاً، وبعضهم يقتل

(١) سنن أبي داود، كتاب الفتن ٤٢٥٢.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الفتن ٢٨٨٩.

(٣) سنن ابن ماجه، كتاب الفتن ٣٩٥١.

(٤) اقتضاء الصراط المستقيم، ٣٤.

(٥) صحيح سنن أبي داود ٩/٣ - ١٠ رقم ٤٧٥٢.

بعضاً، وبعضهم يسي بعضاً».

قال: وقال النبي ﷺ: «وإني لا أخاف على أمي إلا الأئمة المضلين، فإذا وضع السيف في أمي لم يرفع إلى يوم القيامة». أخرجه أحمد^(١) قال: حدثنا عبد الرزاق، قال معمر: أخبرني أيوب، عن أبي قلابه، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن أبي أسماء الوحي عن شداد بن أرس فذكره، وأخرجه البزار^(٢) عن أحمد بن منصور بن سيار عن عبد الرزاق به، وأخرجه الطبري^(٣) من طريق الحسن بن يحيى عن عبد الرزاق به نحوه، وأخرجه^(٤) عن محمد بن عبد الأعلى عن محمد بن ثور عن معمر به نحوه. وقال الحافظ ابن حجر^(٥): «إسناده صحيح».

قلت: لكن البزار أشار إلى إعلاله حيث قال: «وهذا الحديث رواه حماد ابن زيد وعبيد بن منصور عن أيوب عن أبي قلابه عن أبي أسماء عن ثوبان عن النبي ﷺ، وهو الصواب. ورواه قتادة عن أبي قلابه عن أبي أسماء عن ثوبان عن النبي ﷺ»^(٦).

فقول البزار: «وهو الصواب» يعني تحطئة وتوهيم الراوي الذي جعله من حديث شداد، ويتأيد كلام البزار شهادة النقاد للراوي الذي أسنده إلى ثوبان - وهو حماد بن زيد - بالإتقان لحديث الشيخ الذي وقع عليه الاختلاف، وهو أيوب. قال الإمام أحمد رحمه الله: «ليس أحد أثبت في أيوب من حماد بن زيد، من خالفه من الناس جميعاً فالقول قوله في أيوب»^(٧). وقال يعقوب بن شيبة:

(١) المسند ٣٣٩/٢٨ رقم ١٧١١٥.

(٢) البحر الزخار ٤١٣/٨ رقم ٣٤٨٧.

(٣) تقسيم الطبري ٢٦٣/٧.

(٤) المصدر السابق.

(٥) الفتح ٢٩٣/٨.

(٦) البحر الزخار ٤١٤/٨ - ٤١٥.

(٧) تهذيب التهذيب ١٠/٣.

«يُبعد عن المشيئين في أيوب خاصة»^(١). وقد تابع حماد بن زيد في جعله من حديث ثوبان قتادة عن أبي قلابة كما ذكر ذلك البراز. ورواية حماد بن زيد ومناذرة قتادة قد أخرجهما الإمام مسلم في صحيحه، كما سبق في تخريج حديث ثوبان قبله.

أما رواية معمر التي أسند الحديث فيها لشداد بن أوس فيظهر أنها وهم كما أشار البراز، فقد حكم بعض النقاد على حديث معمر عن البصريين بأن فيه وهماً، وهذا منه. قال أبو حاتم الرازي: «ما حدث معمر بالبصرة فيه أغاليط»^(٢)، وقال يحيى بن معين: «إذا حدث معمر عن العراقيين فخالقه إلا عن الزهري وابن طاوس فإن حديثه عنهما مستقيم، فأما أهل الكوفة والبصرة فلا»^(٣).

وبناء على ما سبق فالحديث محفوظ من ثوبان، وهو مخرج عند مسلم كما سبق، أما حديث شداد بن أوس فهو مشاف، والله أعلم.

١٢ - عن خُباب بن الأرت رضي الله عنه قال: «صلى رسول الله ﷺ صلاةً فأطالها، قالوا: يا رسول الله صليت صلاةً لم تكن فصلتها؟ قال: أجل، إنها صلاة رغبة ورهبة، إني سألت الله فيها فأعطاني اثنتين ومنعني واحدة، سألته أن لا يهلك أمتي بسنة فأعطانيها، وسألته أن لا يُسلطَ عليهم عدوٌّ من غيرهم فأعطانيها، وسألته أن لا يُذيقَ بعضهم بأس بعض فمَنَعنيها». أخرجه الترمذي^(٤) قال: حدثنا محمد بن بشر، حدثنا وهب بن جرير، حدثنا أبي قال: سمعت الثعمان بن راشد يحدث عن الزهري، عن عبد الله بن الحارث، عن عبد الله بن خُباب بن الأرت، عن أبيه فذكره.

(١) المصدر السابق ١/٣.

(٢) المصدر السابق ١٠/٢٤٥.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) عن الترمذي، كتاب المغز ٢١٧٥.

وأخرجه الطبراني^(١) من طريق محمد بن أبي بكر المقدمي عن رهب بن جوير به مثله، وأخرجه النسائي^(٢) عن عمرو بن عثمان بن سعيد بن كثير قال: حدثنا أبي وبقيّة قالا: حدثنا ابن أبي حمزة قال: حدثني الزهري قال: أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن الحارث عن عبد الله بن خباب بن الأرت به نحوه، وقال في آخره: «ومألت ربي ألا يلبسنا ثيغ فمعتنهما».

وأخرجه في الكبرى^(٣) عن عمرو بن عثمان به، إلا أنه قال: «عبد الله بن عبد الله بن الحارث» (مكبراً).

وأخرجه أحمد^(٤) عن عني بن عياش الحمصي وأبي اليمان كلاهما عن شعيب بن أبي حمزة به، وقال: «عبد الله بن عبد الله بن الحارث» (مصغراً).

وأخرجه الطبراني^(٥) من طريق أبي اليمان وعلي بن عياش الحمصي كلاهما عن شعيب به، إلا أنه وقع عنده: «عبد الله بن عبد الله بن الحارث» (مكبراً).

وأخرجه أحمد^(٦) - ومن طريقه الطبراني^(٧) - عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن صالح عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث به.

وأخرجه النسائي في الكبرى^(٨) عن محمد بن يحيى بن عبد الله النيسابوري عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد به. إلا أنه وقع عنده «عن عبد الله بن الحارث ابن نوفل عن عبد الله بن خباب».

(١) المعجم الكبير ٥٧/٤ رقم ٣٦٢٣.

(٢) سنن النسائي (اختي) كتاب قيام الليل، باب إحياء الليل ٢١٧/٣.

(٣) السنن الكبرى، قيام الليل رقم ١٣٣٤.

(٤) المسند ٥٣٢/٣٤ رقم ٢١٠٥٣.

(٥) المعجم الكبير ٦٥/٤ رقم ٣٦٢١.

(٦) المسند ٥٣٥/٣٤ رقم ٢١٠٥٥.

(٧) المعجم الكبير ٦٥/٤ رقم ٣٦٢٢.

(٨) السنن الكبرى، قيام الليل رقم ١٣٣٥.

وأخبر عنه ابن حبان^(١) من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد به، إلا أنه وقع عنده: «عن عبيد الله بن عبد الله بن الحارث» (مصغراً).

وأخبر عنه الطبري^(٢) من وجه آخر قال: حدثنا محمد بن عبد الأعلى قال: ثنا محمد بن ثور قال: ثنا معمر عن الزهري قال: راقب خباب بن الارت - وكان بدرياً - النبي ﷺ حتى إذا فرغ وكان في الصباح قال: يا رسول الله لقد رأيتك تصلي صلاة ما رأيتك صليت مثلها؟ قال: «نعم، إنما صلاة رغب ورهب». الحديث. سند الحديث صحيح، فرواه ثقات من رجال الصحيح غير عبد الله بن خباب، روى له الترمذي والنسائي، لكن قال أبو نعيم: «أدرك النبي ﷺ، يختلف في صحته، له رؤية»، وقال الدعبل: «ثقة من كبار التابعين»^(٣).

والرواي عنه جاء في بعض الروايات «عبيد الله بن عبد الله بن الحارث» (مصغراً)، وفي بعضها «عبد الله بن عبد الله بن الحارث» (مكبراً)، وفي بعضها «عبد الله بن الحارث» بسقوط اسم أبيه، وهذا الاختلاف غير مؤثر، فمدحه في بعض الروايات مصغراً وفي بعضها مكبراً فسر بأنه يطلق عليه كل من الاسمين، قال أبو حاتم: «يقال: عبيد الله وعبد الله، وعبد الله أصح»^(٤). وأما من قال: «عبد الله بن الحارث» فيحمل على أنه نسه لجدّه، وعلى فرض اختلاف من الرواة فإن من قال: «عبيد الله» أكثر وأحفظ فاقول قولهم، والله أعلم.

١٣ - عن أبي بصرة لغفاري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «سألت ربي عز وجل أربعاً، فأعطاني ثلاثاً ومنعني واحدة، سألت الله عز وجل أن لا يجمع أمي على صلاة فعطائنها، وسألت الله عز وجل أن لا يظهر عليهم

(١) الإحسان بتزيين صحيح ابن حبان ١٧٩/٩ - ١٨٠٠ - رقم ٧١٩٢.

(٢) تفسير الطبري ٧/٢٦٣ - ٢٦٤.

(٣) انظر لأقوال السابقة. تهذيب التهذيب ١٩٦/٥.

(٤) تهذيب التهذيب ٥/٢٨٤ - ٢٨٥، ٧/٢٦ - ٢٧.

عدواً من غيرهم فأعطانيها، وسألت الله عز وجل أن لا يهلكهم بالسنين كما أهلك الأمم قبلهم فأعطانيها، وسألت الله عز وجل أن لا يلبسهم شيعاً ويليق بعضهم بأى بعض فمنعنيها».

أخرج الإمام أحمد^(١) قال: حدثنا يونس قال: حدثنا ليث عن أبي وهب الخولاني عن رجل قد سئاه عن أبي بصرة الغفاري صاحب رسول الله ﷺ فلذكره، وأخرجه الطبراني، ووقع عنده «عن أبي هانئ» يدل «أبي وهب»: قال^(٢): حدثنا مطلب بن شبيب الأزدي، ثنا عبد الله بن صالح، حدثني الليث، عن أبي هانئ الخولاني، عن حدثنا عن أبي بصرة الغفاري فلذكره بنحوه.

الحديث حسن بشواهد السابقة، في سنده راو لم يسم، وأبو وهب الخولاني المذكور في سند الإمام أحمد جاء كذلك في المسند وفي أطراف المسند^(٣) أيضاً، لكن الذي يرجح أنه مصحف عن «أبي هانئ الخولاني» الذي جاء على الصواب في سند الطبراني، وهو حميد بن هانئ، وقد نبه على ذلك محقق المسند. وحيد هذا قال عنه ابن حجر: «لا بأس به»^(٤)، وبقيته رجاله ثقات.

١٤ - عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: «أن رسول الله ﷺ أقبل ذات يوم من العالية، حتى إذا مر بمسجد بني معاوية دخل فركع فيه ركعتين وصلينا معه ودعاه وبه طويلاً، ثم انصرف إلينا فقال ﷺ: سألت ربي أن لا يهلك أمتي بالسنة فأعطانيها، وسألته أن لا يهلك أمتي بالغرق»^(٥) فأعطانيها، وسألته أن

(١) المسند ٤٥/٢٠٠، رقم ٣٧٧٢٤.

(٢) المعجم الكبير ٣١٤/٢ رقم ٢١٧١.

(٣) أطراف المسند المتعلق ٧٩/٦ رقم ٧١٩١.

(٤) التقریب ١/٣٣٠.

(٥) قال القرطبي رحمه الله: «يعني ألا يهلك أمة جميعهم بطوفان كطوفان نوح عليه السلام

حتى يخرطهم جميعهم؛ وهذا فيه بعد، ولعل هذا اللفظ كان «بالعلم» فنصحف عنى بعض الرواة لقرب ما بينهما في اللفظ، ويدل على صحة ذلك أن هذا الحديث قد رواه عن النبي =

لا يجعل بأسهم بينهم فمنعنيها». أخرجه مسلم^(١) من طريقين عن عبد الله بن عمر عن عثمان بن حكيم عن عامر بن سعيد عن أبيه.. فذكره. وأخرجه الإمام أحمد^(٢) عن عبد الله بن عمر به مثله.

وأخرجه ابن حبان^(٣) من طريق عبد الله بن هاشم الطوسي عن ابن عمر به، ولم يذكر سؤال النبي ﷺ (به أن لا يهلك أمة بالفرق. وأخرجه مسلم^(٤) من طريق مروان بن معاوية عن عثمان بن حكيم به.

وأخرجه أحمد^(٥) عن يعنى بن عبيد الطنافسي، والبيهقي^(٦) والبخاري^(٧)

حياب بن الأرت وثوبان وغيرهما، وكلهم قال: بدل «الفرق» المذكور في هذا الحديث: «عدوا من غير أنفسهم»، والله تعالى أعلم. انفهم ٦١٩/٨.

قلت: لم أر من استبعد هذا اللفظ غير القرطبي رحمه الله، فقد فسره البيهقي رحمه الله بـ: ذلك كما في دلائل النبوة ٥٢٦/٦. ثم إن هذا اللفظ قد جاء في غير حديث سعد بن أبي وقاص أيضاً، فقد جاء في حديث معاذ رقم (١٥) وحديث ابن عباس رقم (٢١) رضي الله عنهما. وجاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه رقم (١٦)، وفيه: «وسأله أن لا يعذب بما عذب به الأمم قبلهم». وجاء في حديث خالد بن نافع رضي الله عنه رقم (١٧): «سأله أن لا يستحكم بعذب عذب به الأمم قبلكم». وهذا اللفظ يشمل الفرق. وقد أورد الحافظ ابن حجر الأحاديث التي جاء فيها ذكر الفرق ثم أورد حديث أبي هريرة وحديث خالد بن نافع، ثم قال: «ودخل في قوله: «عذب به الأمم قبلهم» الفرق كفرق قوم فوج وفرعون والحلائل بالريح كعاد... الخ. الفتح ٢٩٣/٨.

(١) صحيح مسلم، الفتن ٢٨٩٠.

(٢) للمسلم ١٤٢/٣ رقم ١٥٧٤.

(٣) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ١٨٠/٩ رقم ٧١٩٣.

(٤) صحيح مسلم، الفتن ٢٨٩١/٢١.

(٥) للمسلم ١٠٢/٣ رقم ١٥١٦.

(٦) دلائل النبوة ٥٢٦/٦.

(٧) شرح السنة ٢١٤/٤ - ٢١٥ - ٢١٥.

كلاهما من طريق يعلى بن عبيد الطائفي عن عثمان بن حكيم مثله.

١٥- عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: صلى رسول الله ﷺ يوماً صلاة فإطال فيها، فلما انصرف قلنا: يا رسول الله، أطلت اليوم الصلاة. قال: «إني صليت صلاة رغبة ورهبة، سألت ربي عز وجل لأمني ثلاثاً فأعطاني ثنتين وردّ عليّ واحدة: سأله أن لا يسلط عليهم عدواً من غيرهم فأعطانيها، وسأله أن لا يهلكهم غرقاً فأعطانيها؛ وسأله أن لا يجعل بأسهم بينهم فردّها عني». أخرجه ابن ماجه^(١) قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن غير وعلي بن محمد قالوا: حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش عن رجاء الأنصاري عن عبد الله بن شداد بن الهاد عن معاذ... فذكره، وأخرجه الإمام أحمد^(٢) وابن خزيمة^(٣) وأبو يعلى^(٤) من طريق رجاء به نحوه.

وقد جاء الحديث من وجه آخر، فقد أخرجه الإمام أحمد^(٥) من طريق شريك، وأخرجه هو^(٦) والطبراني^(٧) من طريق زائدة، وأخرجه الطبراني^(٨) من طريق أبي عروانة ومن طريق شيان^(٩) أبي معاوية كلهم عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ بنحوه، إلا أنه قال: «سأله أن لا يقتل أمي سنة جوع» بدل قوله: «سأله أن لا يهلكهم غرقاً».

(١) من ابن ماجه، الفتن ٣٦٥١.

(٢) المسند ٤٠٠/٣٦ رقم ٢٢، ٨٢.

(٣) صحيح ابن خزيمة ٢/٢٢٥.

(٤) كما في إتحاف الخيرة ١٦٣/٥ رقم ٤٤٤٨.

(٥) المسند ٤٦١/٣٦ رقم ٢٢١٠٨.

(٦) المسند ٤٤٢/٣٦ رقم ٢٢١٢٥.

(٧) المعجم الكبير ١٣٨/٢٠ رقم ٢٨١.

(٨) المعجم الكبير ١٣٧/٢٠ رقم ٢٧٩.

(٩) المعجم الكبير ١٣٨/٢٠ رقم ٢٨٠.

وقال البوصيري عن سند ابن ماجه: «صحيح»، لضعفه الألباني فقال: «رجال ثقات رجال الصحيحين غير رجاء الأنصاري، وهو مجهول، قال الذهبي: ما روى عنه سوى الأعمش، فأثني لإسناده الصحة. ثم قال: نعم للحديث طريق آخر وشواهد يتقوى بها...».

قلت: الطريق الأخرى التي أشار إليها هي طريق ابن أبي ليلى، وهو ثقة، لكن قال ابن المديني والترمذي وابن خزيمة: «لم يسمع من معاذ»، وهذا الضعف يجبر بالشواهد التي أشار إليها الألباني، وهي حديث ثوبان^(١)، وهو في الصحيح، وحديث أنس^(٢)، وحديث خباب^(٣).

وليس في رواية ابن أبي ليلى ولا في تلك الشواهد ذكر الفرق، وقد استشهد الألباني لرواية رجاء الأنصاري التي فيها ذكر الفرق بحديث سعد بن أبي وقاص السابق، فقال رحمه الله: «لكن للفرق شاهد من حديث سعد بن أبي وقاص مرفوعاً...» فذكره ثم قال: «فهذا يدل على أن الفرق محفوظ أيضاً، فيظهر أن أصل الحديث ذكر فيه الفرق والسنة معاً، كما يدل عليه حديث سعد المذكور، ثم ذكر بعض الرواة مدا وبعضهم هذا، والله أعلم»^(٤).

قلت: فالحديث صحيح يجمع طرقه وشواهد، والله أعلم.

١٦- عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «سألت ربي عز وجل لأمتي أربع خلال، فأعطيني ثلاثاً ومنعني واحدة، سأله أن لا تكفر أمتي صفقة واحدة فأعطانيها، وسأله أن لا يسلط عليهم عدواً من غيرهم فأعطانيها، وسأله أن لا يعذب بما عذب به الأمم قبلهم فأعطانيها، وسأله أن لا يجعل

(١) حديث رقم (١٠).

(٢) حديث رقم (١٨).

(٣) حديث رقم (١٦).

(٤) الصحيحة ٤/٣٠٢-٣٠٣ رقم: ١٧٢.

بأسهم بينهم فمنعها».

أخرج الطبراني^(١) قال: حدثنا أحمد، ثنا أبو معمر القطيعي، ثنا عمرو بن محمد العنقزي، ثنا أسباط بن نصر الحمداي، عن إسماعيل السدي، عن أبي المنهال، عن أبي هريرة... فذكره. وقال: «لم يرو عن أسباط إلا السدي، تفرد به عمرو». وعزاه الهشمي للأوسط قال: «رجاله ثقات»^(٢).

قلت: معظم رجال السند ثقت، فشيخ الطبراني هو أحمد بن عبد الرحمن ابن أبي عوف: وثقه الخطيب^(٣). وأبو معمر القطيعي هو إسماعيل بن إبراهيم بن معمر، قال ابن حجر^(٤): «ثقة مأمون». وشيخه عمرو بن محمد العنقزي قال ابن حجر: «ثقة»^(٥). لكن أسباط بن نصر صدوق كثير الخطأ^(٦)، وشيخه إسماعيل^(٧) ابن عبد الرحمن السدي صدوق يهمل كما قال ابن حجر.

وأبو المنهال الراوي عن أبي هريرة لم يبين لي حاله، فقد ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل دون بيان لحاله قال^(٨): «أبو المنهال روى عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، روى عنه السدي، سمعت أبي يقول ذلك». وقال الذهبي^(٩): «أبو المنهال عن أبي هريرة، وعنه السدي». وهناك أبو المنهال عبد الرحمن بن مطعم بصري نزيل مكة، روى عن ابن عباس وزيد بن أرقم وعبد الله بن عباس وإياس

(١) المعجم الأوسط ٢/٢٤١ رقم ١٨٦٢.

(٢) مجمع الزوائد ٧/٢٢٢.

(٣) تاريخ بغداد ٤/٢٤٥.

(٤) التقريب ١/٢٨١.

(٥) التقريب ٢/١٠٦.

(٦) المصدر السابق ١/١١٢.

(٧) المصدر السابق ١/١٣٦.

(٨) الجرح والتعديل ٩/٤٤٥.

(٩) المقتنى ٢/١٠٠.

رسول الله ﷺ عدد أصابعه هذه عشراً، وأخرجه الزوار^(١) عن علي بن المنذر عن ابن فضيل به نحوه، وأخرجه الطبراني^(٢) عن محمد بن عبد الله الحضرمي عن أبي كريب عن محمد بن فضيل به نحوه.

وأخرجه الطبراني^(٣) أيضاً من طريق مران بن معاوية القزاري وعباد بن العوام كلاهما عن أبي مالك الأشجعي به نحوه، وأخرجه أبو جعفر الطبري^(٤) من طريق مروان بن معاوية القزاري عن أبي مالك به نحوه.

وأخرجه أبو نعيم الأصبهاني^(٥) من طريق محمد بن فضيل وعباد بن العوام ومروان بن معاوية كلهم عن أبي مالك به نحوه.

عزاه الهيثمي للطبراني وقال: «رواه بأسانيد رجال بعضها رجال الصحيح غير نافع بن خالد، وقد ذكره ابن أبي حاتم ولم يخرجه أحد»^(٦). وعزاه الحافظ ابن حجر^(٧) للحسن بن سفيان وأبي يعلى والطبراني والطبري، وقال: «رجاله ثقات».

هكذا قال الحافظ، لكن في سنده نافع بن خالد: لم يوثق كما أشار الهيثمي، وابن حجر نفسه قد ذكره في اللسان^(٨)، وقال: «قال ابن أبي حاتم عن أبيه في ترجمته: هو ونافع ابنه مجهولان». وكلام الحافظ هذا لم يبين لي مراده منه، فأبوه خالد بن نافع صحابي، ولم أجد له ترجمة في الجرح والتعديل، وقد

(١) المصدر السابق ١١٤/٤ رقم ٣٦١٦.

(٢) المصدر الكبير ٢٢٩/٤ رقم ٤١١٤.

(٣) المصدر السابق.

(٤) تفسير الطبري ٢٢٣/٧.

(٥) معرفة الصحابة ٩٤٦/٢.

(٦) جمع الزوائد ٢٢٢/٧.

(٧) الإصابة ٧٥/٣-٧٦.

(٨) لسان الميزان ١٤٥/٦.

ذكر ابن أبي حاتم^(١) نافع بن خالد هذا وقال: «روى عن أبيه عن النبي ﷺ، روى عنه أبو مالك الأشجعي، سمعت أبي يقول ذلك». ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وقد ذكره البخاري^(٢) في تاريخ وقال: «عن أبيه عن النبي ﷺ، وعنه سعد بن طارق، يُعَدُّ في الكوثرين»، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وقد ذكره ابن حبان^(٣) في الثقات، فحديثه حسن بشواهده السابقة. والله أعلم.

١٨- عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «سأنت ربي عز وجل ثلاث خصال، فأعطاني التين ومعني واحدة، سأله أن لا يسلط على أمي عدواً من غيرهم فأعطانيها، وسأله أن لا يقتل أمي بالسنة فأعطانيها، وسأله أن لا يلبسهم شيئا فأتى علي». أخرجه الطبراني^(٤) قال: حدثنا أحمد بن عبد الوهاب بن نجيدة الحوطي أبو عبد الله بمدينة جيلة سنة ٢٧٩، ثنا جنادة بن مروان الأزدي الحمصي، ثنا مبارك بن فضالة، عن الحسن، عن أنس... فذكره. وقال: «لم يروه عن مبارك إلا جنادة».

وأخرجه أبو نعيم^(٥) من طريق عبد الله بن رهب عن عمرو بن الحارث، عن بكير بن الأشج عن الضحاك بن عبد الله القوشي عن أنس قال: كنت مع رسول الله ﷺ في سفر فصلى المسجدة ثماني ركعات، فقال لما انصرف: «إني صليت صلاة رغبة ورهبة، وسألت ربي ثلاثا...» الحديث.

وأخرجه الحاكم^(٦) من طريق سعيد بن أبي مرزوق عن بكر بن مضر عن عمرو بن الحارث به بلفظ أبي نعيم، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم

(١) الجرح والتعديل ٤٥٧/٨.

(٢) التاريخ الكبير ٨/٨٥.

(٣) الثقات ٥٣٢/٧.

(٤) المعجم الصغير ٢٣/١ رقم (١).

(٥) الحلية ٨/٣٢٦.

(٦) المستدرک ١/٤١٣.

يخرجناه». ووافقه الذهبي^(١).

وعزا الهيثمي الحديث للمعجم الصغير وقال^(٢): «فيه جنادة بن مروان، وهو ضعيف».

قلت: جنادة قال عنه أبو حاتم^(٣): «ليس بالقوي في الحديث»، لكن تعقبه ابن حجر^(٤) فقال: «قد ذكره ابن حبان في الثقات، وأخرج له هو والحاكم في الصحيح»، ثم هو متابع كما في سد أبي نعيم والحاكم. وقد صحح السنن الحاكم ووافقه الذهبي كما سبق، وحكاه الألباني وأقره^(٥).

فالحديث صحيح بمجموع طرقه وشواهده السابقة.

١٩- عن جابر بن عتيك أنه قال: «جاءنا عبد الله بن عمر في بني معاوية قرية من قرى الأنصار - فقال لي: هي تدري أين صلى رسول الله ﷺ من مسجدكم هنا؟ فقلت: نعم، فأشرت له إلى ناحية منه، فقال: هل تدري ما الثلاث التي دعا من فيه؟ فقلت: نعم. قال: فأخبرني من. فقلت: دعا بأن لا يظهر عليهم عدواً من غيرهم، ولا يهلكهم بالسنين، فأعطيهما، ودعا بأن لا يجعل بأسهم بينهم، فمنعها. قال: صدقت، فلا يزال الخروج إلى يوم القيامة». أخرجه الإمام أحمد^(٦) قال: قرأت على عبد الرحمن بن مهدي: مالك عن عبد الله عن عبد الله بن جابر بن عتيك عن جابر بن عتيك أنه قال: جاءنا عبد الله بن عمرو... فذكره.

(١) المصدر السابق هامش.

(٢) مجمع الزوائد ٢/٢٢٢.

(٣) الطرح والتعديل ٢/٥١٦.

(٤) الثسان ٢/١٣٩-١٤٠.

(٥) الصحيحة ٣/٣١٤.

(٦) المسند ١٥٧/٣٩ رقم ٢٣٧٤٩. وفيه: عن عبد الله بن جابر، وما أتته من طريق المسند لابن حجر ١٧٨/٢، وكذا ساقه ابن عرابي في التمهيد ١/١٩٥.

وأخرج ابن أبي عاصم^(١) من طريق عبد الله بن قافع عن مالك به نحوه.
وقد خالف في هذا يحيى بن يحيى الليثي فرواه عن مالك عن عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك أنه قال: جاءنا عبد الله بن عمرو... فلذكره، ولم يذكر في السند الصحابي جابر بن عتيك. وتابعه^(٢) علي هذا ابن وهب وابن بكير وممن بن عيسى. واختلف علي ابن القاسم^(٣) فمرة رواه بمثل رواية يحيى هذه، ومرة رواه عن مالك عن عبد الله بن جابر بن عتيك عن عتيك بن الحارث بن عتيك أنه قال: جاءنا عبد الله بن عمرو...

وقد رجح ابن عبد البر رواية يحيى، قال: «لأنه تابعه ابن وهب وممن»، قال: «وحسبك بإتقان ابن وهب وممن»، قال: «والدليل على أن رواية يحيى وابن وهب في إسناد الحديث أصوب أن عبيد الله بن عمرو روى هذا الحديث عن عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك هذا كذلك، ثم ساق إسناده إلى عبيد الله بن عمرو عن عبد الله بن عبد الله الأنصاري من بني معاوية أن عبد الله بن عمرو جاءهم فسأله أن يخرج له وضوءاً لخصوصاً ثم قال: إن النبي ﷺ دعا ربه في مسجدكم وسأل ربه ثلاثاً... الحديث^(٤)».

هكذا قال ابن عبد البر رحمه الله تعالى. لكن رواية عبد الرحمن بن مهدي التي فيها ذكر الصحابي جابر بن عتيك قد تابعه عليها عبد الله بن مسلمة القنعبي وعبد الله بن يوسف التميمي وموسى بن أعين وعطراف ابن أخت مالك وعبد الله ابن نافع الصايغ. وفي هؤلاء حفاظ لا يُعدل بهم أحد، فالإمام عبد الرحمن بن مهدي قال عنه الإمام أحمد بن حنبل: «إذا حدث عبد الرحمن عن رجل فهو حجة»، والقنعبي أثبت الرواة عن مالك بإطلاق، فكان يحيى بن معين لا يقدم

(١) الأحاد والثاني ٥٦/٤: رقم ٣١٤٠.

(٢) ذكر متابعتهم ابن عبد البر في التمهيد ١٩٥/٩.

(٣) انظر: المصدر السابق.

(٤) التمهيد ١٩٥/٩ - ١٩٦.

عليه في مالك أحداً، وقال النسائي: «القنعني فوق عبد الله بن يوسف في الموطأ»، وقال الحاكم: سئل ابن المديني عنه فقال: «لا أقدم من رواية الموطأ أحداً على القنعني»^(١). والتبسي ما سبق من ترجيح النسائي للقنعني عليه في الموطأ يدل على رجحانه عنده على غير القنعني^(٢). وقال ابن معين^(٣): «أوثق الناس في الموطأ القنعني، ثم عبد الله بن يوسف».

أما استدلال ابن عبد البر لترجيح رواية يحيى بن يحيى الليثي بأن عبيد الله ابن عمر روى الحديث عن عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك كذلك، فيجيب عنه بأن البهوي قد رواه من طريق البخاري عن ابن أبي أويس به وقال: عن عبيد الله ابن عمر عن عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري أن عبد الله بن عمرو جاءهم، ثم قال: «إن النبي ﷺ دعا في المسجد...» الحديث، أخرجه من طريقه البهوي.

ومن خلال ما سبق يتبين أن رواية عبد الرحمن بن مهدي التي أخرجهما الإمام أحمد هي الراجحة لمتابعة القنعني والتبسي وغيرهما له على أنه لا يمنع أن يكون الوجهان محفوظين، فقد يكون ابن عمر أتى مسجدهم أكثر من مرة، فقد اشتهر عنه الحرص على تتبع آثار النبي ﷺ، والله أعلم.

وسند الحديث صحيح، رواه كلهم ثقات.

٢٠- عن جبر بن عتيك قال: «سأل رسول الله ﷺ في مسجد بني معاوية ثلاثاً فأعطى التين ومنعه واحدة: سأله أن لا يهلك أمته جوعاً ولا يظهر عليهم عدواً، فأعطيهما، وسأله أن لا يجعل بأسهم فمنعها». أخرجه الطبراني^(٤) قال: حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، ثنا أبو كريب، ثنا معاوية بن هشام،

(١) تهذيب التهذيب ٦/٢٨١.

(٢) النظر للأقوال السابقة: التهذيب ٦/٣٢.

(٣) المصدر السابق ٦/٨٧.

(٤) المعجم الكبير ٢/٢٠٩-٢١٠ رقم ١٧٨١.

عن شيبان، عن جابر، عن عبد الله بن عبد الله بن جبر عن مهيد بن جبر، عن جبر بن عتيك... فذكره. عزاه الخشمي^(١) للطبراني وقال: «فيه جابر الجعفي، وهو ضعيف».

وساق الطبراني هذا الحديث في ترجمة جابر بن عتيك، وكأنه يرى أنهما واحد، وقد ترجم الخافظ ابن حجر لأثنين وحكى عن ابن سعد أنهم ثلاثة: جابر وجبر وعبد الله، وكان جبر أكبرهم^(٢). وحكى عن البيهقي أنه جزم بأن جبر أخو جابر^(٣).

والحديث حسن لشواهده السابقة.

٢١- عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: «سأل محمد ربه عز وجل أن لا يلبسهم شيعاً ولا يذيق بعضهم بأس بعض فأنى». أخرجه الطبراني^(٤) قال: محمد بن النضر الأزدي؛ ثنا علي بن بحر، ثنا حكام بن سلم، عن عنبسة، عن ابن أبي ليلى، عن المنهال بن عمرو، عن سعيد بن جبور، عن ابن عباس... فذكره.

وعزاه الهيثمي للطبراني وقال: «فيه محمد بن أبي ليلى، وهو سيء الحفظ»^(٥).

قال الخافظ ابن حجر^(٦): «وقد روى ابن مردويه من حديث ابن عباس... عن النبي ﷺ قال: «دعوت الله أن يرفع عن أمي أربعاً فرفع عنهم اثنين وأبى أن يرفع عنهم اثنين: دعوت الله أن يرفع عنهم الرجم من أسماء

(١) مجمع الزوائد ٢٢٧/٧.

(٢) النظر: الإصالة ٥٨/٢.

(٣) المصدر السابق ٤٨/٢.

(٤) المعجم الكبير ٤٤٩/١١ رقم ١٧٧٧٤.

(٥) مجمع الزوائد ٢٢٢/٧.

(٦) الفتح ٢٩٣/٨.

والفرق من الأرض وأن لا يلبسهم شيئاً ولا يدين بعضهم بأس بعض، فرفع الله عنهم الحسف والرجم، وأبى أن يرفع عنهم الآخرين».

ولم أقف على سند ابن مردويه، لكن الحديث بلفظ الطبراني حسن لشواهده السابقة. عبسة هو ابن الضريس الرازي، وهو ثقة^(١)، وبقية رجاله ثقات غير ابن أبي ليلى: سيب الحفظ كما قال الهيثمي، وحديثه يرتقي إلى الحسن لغیره بالشواهد.

٢٢- عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «سألت ربي عز وجل ثلاث عصال لأمتي، فأعطيني تسين ومعني واحدة، قلت: يا رب لا تهلك أمتي جوعاً، قال: هذه^(٢)، قلت: يا رب لا تسلط عليهم عدواً من غيرهم - يعني أهل الشرك - فبجناحهم، قال: لك ذلك، قلت: يا رب لا تجعل بأسهم بينهم، فمعني هذه». أخرجه الطبراني^(٣) قال: حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، ثنا منجاب بن الحارث، ثنا أبو حذيفة التلعلي، عن زياد بن علاقة، عن جابر بن سمرة السوائي، عن علي رضي الله عنه... فذكره.

وعزاه الهيثمي للطبراني وقال: «فيه أبو حذيفة التلعلي، ولم أعرفه».

قلت: ذكره أبو أحمد الحاكم في كتابه^(٤) «الأسماء والكنى» قال: «أبو حذيفة حماد بن عمرو التلعلي الكوفي، يروي عن زياد بن علاقة أبي مالك التلعلي، روى عنه إسماعيل بن أبي الحكم القمي». لكنه لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. فالإسناد ضعيف، والله أعلم.

(١) تذيب التهذيب ١٥٥/٨، والتعريب ١٢٢/٣.

(٢) حكاه في الطبريع من المعجم وفي مجمع الزوائد، وثبه علي ذلك المحقق وزاد: «للك»، والمعنى واضح.

(٣) للمعجم الكبير ٦٥/١ رقم ١٧٩.

(٤) الأسامي والكنى ١١٥/٤.

٢٣- عن الحسن البصري أن النبي ﷺ قال: «سألت ربي فأعطيت ثلاثاً ومنعت واحدة: سأنته ألا يسلط علي أمتي عدواً من غيرهم يستبيح بضعتهم، ولا يسلط عليهم جوعاً، ولا يجمعهم على ضلالة، فأعطيتهم، وسأنته أن لا يلبسهم شيئاً ويلدق بعضهم بأس بعض، فمنعت». أخرجه الطبري^(١) قال: حدثني يعقوب بن إبراهيم قال: ثنا ابن علية، عن يونس، عن الحسن... فلذاكره. رجال الإسناد رجال الصحيح، يعقوب بن إبراهيم هو ابن كثير أبو يوسف الدورقي، وابن علية هو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم، ويونس هو ابن عبيد، والحسن هو البصري، إلا أن الحسن قد أرسله، لكنه حسن لشواهده الكثيرة السابقة، والله أعلم.

وقد عزا الحافظ ابن حجر^(٢) الحديث للطبري، وسكت عليه.



(١) تفسير ابن جرير ٧/٢٢٤.

(٢) لفتح ٨/٢٩٣.

الفصل الثالث: الأحاديث الواردة في النهي عن الاختلاف

٢٤- عن جندب بن عبد الله البجلي عن النبي ﷺ قال: «أقرؤوا القرآن ما اختلفت قلوبكم، فإذا اختلفتم فقوموا عنه». أخرجه البخاري^(١) قال: حدثنا أبو الثعمان حدثنا حماد عن أبي عمران الجوني عن جندب... فذكره.

وأخرجه^(٢) من طريق سلام بن أبي مطيع عن أبي عمران به، وذكره بلفظه غير أن فيه: «ما اختلفت عليه...»، وقال: «تابعه الحارث بن عبيد وسعيد بن زيد عن أبي عمران».

قلت: متابعة الحارث بن عبيد أخرجهما مسلم^(٣) عن يحيى بن يحيى عن أبي قتادة عنه به بلفظه، غير أن عنده «فإننا اختلفتم عليه فقوموا».

وأخرجه^(٤) عن إسحاق بن منصور عن عبد الصمد عن همام عن أبي عمران به بلفظ سلام بن أبي مطيع. وأخرجه^(٥) عن أحمد بن سعيد بن صخر الدارمي عن حبان عن أبيان عن أبي عمران قال: «قال لنا جندب ونحن غلمان بالكوفة: قال رسول الله ﷺ...»، وأحال على لفظ الحارث بن عبيد وهمام.

وقال البخاري^(٦): لم يرفعه حماد بن سلمة وأبان، وقال غندر عن شعبة عن أبي عمران: سمعت جندباً... قوله.

قلت: أبان قد أخرجه مسلم من طريقه مرفوعاً كما سبق، لكن قد يكون

(١) صحيح البخاري مع الفتح، كتاب فضائل القرآن، ٥٠٦٠.

(٢) المصدر السابق، ٥٠٦١.

(٣) صحيح مسلم، كتاب العلم، ٢٦٦٧.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) صحيح البخاري مع الفتح ١٠١٩.

البخاري اطلع على وجه آخر له موقوفاً كما ذكر الحافظ ابن حجر^(١)، وقال ابن حجر: أما رواية حماد بن سلمة فلم تقع له موصولة، وأن رواية غندر عن شعبة عن عمران التي أشار البخاري إلى وقفها قد وصلها الإسماعيلي من طريق بندار عن غندر^(٢).

وقال البخاري^(٣): «وقال ابن عون عن أبي عمران عن عبد الله بن الصامت عن عمر قوله، وجندب أصبح وأكس». قال ابن حجر: «أي: أصبح إسناداً وأكثر طرقاً، وهو كما قال، فإن الجهم الغفير روره عن أبي عمران عن جندب إلا أنهم اختلفوا عليه في رفعه ووقفه، والذين رفعوه رفعوه ثقات حفاظ فالحكم لهم، وأما رواية ابن عون فشاذة لم يتابع عليها، قال أبو بكر بن أبي داود: لم يخطئ ابن عون إلا في هذا، ولصواب عن جندب»^(٤).

٢٥- عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: «هجرت إلى رسول الله ﷺ يوماً قال: فسمع أصوات رجلين اختلفا في آية، فخرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرف بي وجهه الغضب، فقال: إنما هلك من كان قبكم باختلافهم في الكتاب». أخرجه مسلم^(٥) قال: حدثنا أبو كامل فضيل بن حسين الطحطري، حدثنا حماد بن زيب، حدثنا أبو عمران الجوني قال: كتب إلي عبد الله ابن وياح الأنصاري أن عبد الله بن عمرو قال: «هجوت...» الحديث، وأخرجه الطبراني^(٦) من طريق سليمان بن حرب عن حماد بن زيب به نحوه. وقال: لم يور

(١) الفتح ١٠٢/٩.

(٢) الفتح ١٠٢/٩.

(٣) صحيح البخاري مع الفتح ١٠١/٩.

(٤) الفتح ١٠٢/٩.

(٥) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، ٢٦٦.

(٦) المعجم الأوسط ٢٢٤/٣ رقم ٢٤٧٣.

هذا الحديث عن عبد الله بن رباح إلا أبو عمران الجوني، تفرد به حماد.

٢٦- عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «سمعت رجلاً قرأ آية وسمعت النبي ﷺ يقرأ خلافاً، فبحث به النبي ﷺ فأخبرته، فعرفت في وجهه الكراهية وقال: كلاكما محسن، ولا تختلفوا، فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا». أخرجه البخاري^(١) قال: حدثنا آدم، حدثنا شعبة، حدثنا عبد الملك ابن ميسرة قال: سمعت الزوال بن سيرة الهلالي، عن ابن مسعود فذكره.

وأخرجه^(٢) عن أبي الوليد عن شعبة به، وفيه: «قال شعبة: أظنه قال: لا تختلفوا». وأخرجه^(٣) عن سليمان بن محبوب عن شعبة به، وفيه: «أكبر علمي قال: فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا».

وأخرجه ابن حبان^(٤) والحاكم^(٥) والطبري^(٦) من طرق عن عاصم، عن زر بن حبیش عن عبد الله قال: «أنزاني رسول الله ﷺ سورة الرحمن، فخرجت إلى المسجد عشية فجلست إلى رهط، فقلت لرجل: اقرأ علي، فإذا هو يقرأ حرفاً لا أقرؤه، فقلت: من أقرأك؟ فقال: أنزاني رسول الله ﷺ، فانطلقنا حتى وقفنا على النبي ﷺ، فقلت: اختلفنا في قراءتنا، فإذا وجه رسول الله ﷺ فيه تغير، ووجدت في نفسه حين ذكرت الاختلاف، فقال: إنما هلك من قبلكم بالاختلاف، فأمر علياً فقال: إن رسول الله ﷺ يأمركم أن يقرأ كل رجل منكم كما علم، فإما أهلك من قبلكم الاختلاف... قال: فانطلقنا وكل رجل يقرأ حرفاً لا يقرؤه صاحبه». هذا لقطة ابن حبان والحاكم، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح

(١) صحيح البخاري مع الفتح، كتاب الأنبياء ٢٤٧٦.

(٢) صحيح البخاري مع الفتح، كتاب الخصومات ٢٤١٠.

(٣) صحيح البخاري مع الفتح، كتاب فضائل القرآن ٥٠٦٢.

(٤) الإحسان تريب صحيح ابن حبان ٦٣/٢ رقم ٧٤٤.

(٥) المستدرک ٢/٢٢٣.

(٦) تفسير الطبري ١/٢٢١.

الإسناد، ولم يخرجاه بهذه السياقة، وأقره الذهبي^(١).

والذي يظهر أن الإسناد حسن حال عاصم بن ممدلة، قال ابن حجر:

«صدوق له أوهام حجة في القراءات، وحديثه في الصحيحين مقرون»^(٢).

٢٧- عن عمرو بن العاص رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «القرآن أنزل على سبعة أحرف، على أي حروف قراتم فقد أصبتم، فلا تماروا فيه، فإن المراء فيه كفر». أخرجه الإمام أحمد^(٣) قال: حدثنا أبو سعيد مولى بني هاشم قال: حدثنا عبد الله بن جعفر - يعني المخزومي - قال: حدثنا يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد، عن بسر بن سعيد، عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص... فذكره.

وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان^(٤) من طريق ابن أبي الموزين عن عبد الله ابن جعفر المخزومي ٤٠. وأخرجه أحمد^(٥) من وجه آخر بزيادة في أوله: قال حدثنا أبو سلمة الخزازي قال: أخبرنا عبد الله بن جعفر به عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص قال: «سمع عمرو بن العاص رجلاً يقرأ آية من القرآن، فقال: من أقرأكها؟ قال: رسول الله ﷺ، فقال: قد أقرأنيها رسول الله ﷺ على غير هذا، فذهبا إلى رسول الله ﷺ فقال أحدهما: يا رسول الله، آية كذا وكذا، ثم قرأها فقال رسول الله ﷺ: هكذا أنزلت، فقال الآخر: يا رسول الله، فقرأها على رسول الله ﷺ وقال: أليس هكذا يا رسول الله؟ قال: هكذا أنزلت، فقال رسول الله ﷺ: إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف...» فذكره بنحوه، وفي آخره: «فإن المراء فيه كفر» أو «آية الكفر».

(١) تلخيص المستدرک مع المستدرک ٢/٢٢٤.

(٢) التلخيص ٢/١٦٥.

(٣) المسند ٣٥٣/٢٩ رقم ١٧٨١٩.

(٤) شعب الإيمان رقم ٢٢٢٦.

(٥) المسند ٣٥٥/٢٩ رقم ١٧٨٢١.

وأخرجه أبو عبيد^(١) عن عبد الله بن صالح عن المليث، عن يزيد بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم التيمي عن بسر بن سعيد به بالزيادة في أوله، وقال ابن حجر^(٢): إسناده حسن. حسنه ابن حجر لحال عبد الله بن صالح، قال عنه في التقريب: «صدوق كثير الغلط»، لكنه متابع كما سبق، وبقية رجال الإسناد ثقات، فالحديث صحيح والله أعلم.

٢٨- عن أبي جهيم رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «القرآن يقرأ على سبعة أحرف، فلا تقرأوا في القرآن، فإن مرأء في القرآن كفو». أخرجه الإمام أحمد^(٣) قال: حدثنا أبو سلمة الخزاعي، حدثنا سليمان بن بلال، حدثني زيد بن خصيفة، أخبرني بسر بن سعيد قال: حدثني أبو جهيم: «أن رجلين اختلفا في آية من القرآن، فقال هذا: تلقيتها من رسول الله ﷺ، وقال الآخر: تلقيتها من رسول الله ﷺ، فسألا النبي ﷺ فقال: القرآن يقرأ على سبعة أحرف...» الحديث.

وأخرجه الطبري^(٤) عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب عن سليمان ابن بلال به مثله.

وأخرجه أبو عبيد^(٥) عن إسماعيل بن جعفر عن يزيد بن أبي خصيفة به. وسند الحديث صحيح، رجاله ثقات رجال المصحيح.

٢٩- عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «المراء في القرآن كفو». أخرجه أبو داود^(٦) قال: حدثنا أحمد بن حنبل، حدثنا يزيد - يعني ابن هارون -، أخرنا محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة فذكره.

(١) فضائل القرآن ص ٣٣٧-٣٣٨.

(٢) الفتح ٢٦/٨.

(٣) المسند ٨٥/٢٩ رقم ١٧٥٤٢.

(٤) تفسير الطبري ١/١٩٩.

(٥) فضائل القرآن ٣٣٧، ٣٥٤.

(٦) مسن أبي داود، كتاب السنة، ١٦٠٣.

وأخرجه الإمام أحمد^(١) عن يزيد بن هارون به.

وأخرجه عن حماد بن أسامة^(٢) وأبي معاوية^(٣) ويحيى بن سعيد^(٤) ومحمد بن عبيد^(٥) كلهم عن محمد بن عمرو به مثله.

وأخرجه^(٦) عن أنس بن عياض حدثني أبو حازم عن أبي سلمة لا أعمه إلا عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «نزل القرآن على سبعة أحرف، المرء في القرآن كفر - ثلاث مرات - فما عرفتم منه فاعملوا، وما جهلتم فردوه إلى عامله». وأخرجه الطبري^(٧) عن خلاد بن أسلم عن أنس بن عياض به مثله.

وأخرجه الطبراني^(٨) من طريق سفيان بن أبي حمزة عن هشام بن عمرو عن أبيه عن أبي سلمة به.

وأخرجه^(٩) من طريق عبسة الحداد عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة مثله

وأخرجه الإمام أحمد من وجه آخر، قال^(١٠): حدثنا يزيد، أخبرنا زكريا، عن سعد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «جدال في القرآن كفر».

(١) المسند ٣١٨/١٦ رقم ٥٣٩ .

(٢) المسند ٢٤١/٣ رقم ٧٨٤٨ .

(٣) المسند ٢٨٨/١٣ رقم ٩٤٧٩ .

(٤) المسند ١٣٣/١٦ رقم ١١١٤٣ .

(٥) المسند ٤٨٦/١٦ رقم ١٠٨٣٣ .

(٦) المسند ٣٦٩/١٣ رقم ٧٩٨٩ .

(٧) تفسير الطبري ١/١١٠ .

(٨) المعجم الصغير ٣٤٥/١ رقم ٥٦٤ .

(٩) العصار نفسه ٢٩٩/١ رقم ٤٩٦ .

(١٠) المسند ٤٧٦/١٢ رقم ٧٥٠٨ .

وأخرجه ابن أبي شيبه^(١) - ومن طريقه أبو يعلى^(٢) - عن يحيى بن معلى، عن منصور، عن سعد بن إبراهيم به مثله.

وأخرجه الإمام أحمد^(٣) من هذا الوجه بزيادة واو، قال: حدثنا وكيع وعبد الرحمن عن سفيان عن سعد بن إبراهيم عن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة رفته بحله.

وأخرجه^(٤) عن حجاج قال: أخبرنا شيبان قال: حدثنا منصور عن سعد ابن إبراهيم به مثله.

الحديث صحيح، رواه ثقات، ومحمد بن عمرو عند أبي داود هو ابن علقمة: صدوق له أرواهم، كما في التقريب^(٥). لكن لا وهم في هذه الرواية، فقد تابعه عليها الثقات، تابعه أبو حازم وهو سلمة بن دينار: ثقة، وتابعه سعد بن إبراهيم في رواية زكريا وإحدى الروایتين عن منصور عنه، وهو ابن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف وهو ثقة، وجاء في رواية سفيان وإحدى الروایتين عن منصور عنه بزيادة «عمر بن أبي سلمة» بين وبين أبي سلمة، والذي يترجح لي أن الروایتين محفوظتان، لأن سعد بن إبراهيم قد روى عن عمه أبي سلمة وابن عمه عمر بن أبي سلمة كما في التهذيب، فلا مانع من أن يكون سمع الحديث بواسطة ثم سمعه بدون تلك الوساطة، فالرواية عنه على الوجهين كلهم ثقات، والله أعلم.

٣- عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: «خرج رسول

(١) المصنف ١٤٢/٦ رقم ٣٠١٦٩.

(٢) المسند ٣٠٣/١٠ رقم ٥٨٩٧.

(٣) المسند ١٥٥/١٦ رقم ١٠٣٠٢.

(٤) المسند ٢٦٠/١٦ رقم ١٠٤١٤.

(٥) التقريب ٢٩٩/٣.

الله ﷺ على أصحابه وهم يختصمون في القدر، فكأنما يفتأ في وجهه حب الرمان من الغضب، فقال: هذا أمرت؟ أو هذا خلقتهم؟ تضربون القرآن بعضه ببعض؟ بهذا هلك الأمم قبلكم. قل: فقال عبد الله بن عمرو: ما غبطت نفسي بمجلس تخلفت فيه عن رسول الله ﷺ ما غبطت نفسي بذلك المجلس وتخلفي عنه». أخرجه ابن ماجه^(١) قال: حدثنا علي بن محمد، ثنا أبو معاوية، ثنا داود ابن أبي هند، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده فذكره.

وأخرجه أحمد^(٢) عن أبي معاوية به نحوه. وأخرجه أحمد^(٣) عن إسماعيل بن عليه عن داود بن أبي هند به: «أن نقرأ كانوا جلوساً بهاب النبي ﷺ فقال بعضهم: ألم يقل الله كذا وكذا؟ وقال بعضهم: ألم يقل الله كذا وكذا؟ لسمع ذلك النبي ﷺ فخرج كأنما فقي في وجهه حب الرمان، فقال: بهذا أمرت؟ أو بهذا بعثتم؟ أن تصوبوا كتاب الله بعضه بعض، إنما ضلت الأمم قبلكم في مثل هذا، إنكم لتستم مما هنا في شيء، انظروا الذي أمرتم به فاعملوا به، والذي هيتم عنه فاتهموا». وأخرجه^(٤) عن حماد بن سلمة عن حميد ومطر الوراق وداود بن أبي هند عن عمرو بن شعيب به أن رسول الله ﷺ خرج على أصحابه وهم يتنازعون في القدر، هذا يترع بآية، وهذا يترع بآية... فذكر الحديث. وأخرجه^(٥) عن أنس بن عياض عن أبي حازم عن عمرو بن شعيب به نحوه. وأخرجه الطبراني^(٦) من طريق حماد بن سلمة عن قتادة ومطر الوراق

(١) سنن ابن ماجه، مقدمة، باب القدر ٨٥.

(٢) المسند ١١/٢٥٠ رقم ٦٦٦٨.

(٣) المسند ١١/٤٣٤ رقم ٦٨٤٥.

(٤) المصدر السابق رقم ٦٨٤٦.

(٥) المسند ١١/٣٠٤ رقم ٦٧٠٢.

(٦) المعجم الأوسط ٢/١٨٢ رقم ١٣٢٠.

وداود بن أبي هند وعامر الأحول كلهم عن عمرو بن شعيب به نحوه.
وأخبرجه الحارث بن أبي أسامة^(١) من طريق ليث بن أبي سليم عن عمرو

ابن شعيب به نحوه.

قال البوصيري^(٢) عن سند ابن ماجه: «هذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات». وقال الألباني^(٣): «سنده حسن».

والذي يظهر لي هو رجحان قول الألباني، لأن مدار السند على عمرو بن شعيب، وقد حكى الذهبي في الميزان^(٤) أقوال أهل العلم فيه ثم قال: «لقد أجبت عن روايته عن أبيه عن جده بأنها ليست بمرسلة ولا منقطعة، أما كونها وجادة أو بعضها سماع وبعضها وجادة فهذا أيضاً محل نظر، ولسنا نقول: إن حديثه من أعلى أقسام الصحيح، بل هو من قليل الحسن».

٣١- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن ننازع في القدر، فغضب حتى احمر وجهه حتى كأننا قلبي في وجهه الرهان، فقال: أهذا أمر؟ أم هذا أرسلت إليكم؟ إنما هلك من كان قبلكم حين تنازعوا في هذا الأمر، عزمتم عليكم ألا تنازعوا فيه». أخبرجه الترمذي^(٥) قال: حدثنا عبد الله بن معاوية الجمحي البصري، حدثنا صالح المري عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة... فذكره.

وأخبرجه أبو يعلى^(٦) عن أبي إبراهيم الترمذي عن صالح المري به مثله.

(١) بغية الباحث ٧٣٩/٢ رقم ٧٣٥.

(٢) مصباح الزجاجة ١/٢٩١.

(٣) مشكاة المصابيح ٣٦/١ هامش (٦).

(٤) الميزان ٢٦٣/٣-٢٦٨.

(٥) مسنن الترمذي، كتاب القدر، ٢١٣٣.

(٦) مسند أبي يعلى، ١/٤٣٣ رقم ٦٠٤٥.

وأخرجه ابن عدي^(١) من طريق عبد الله بن معاوية عن صالح المري به نحوه. وقال القرمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث صالح المري، وصالح المري له غرائب يتفرد بها، لا يتابع عليها.

قلت: هو صالح بن بشر المري تكلم فيه بعض الأئمة^(٢) من قبل حفظه، وقال ابن عدي: صالح المري من أهل البصرة، وهو رجل قاص حسن الصوت، وعامة أحاديثه منكرات تنكرها الأئمة عليه، وليس هو بصاحب حديث، وإنما أتى من قلّة معرفته بالأسانيد والمتون، وعندي أنه لا يعتمد الكذب، بل يخطئ^(٣). وقال ابن حجر: ضعيف.

والذي يظهر أن حديثه يتقوى بشاهد من حديث عبد الله بن عمرو السابق فيرتقي لدرجة الحسن لغوه، والله أعلم.

٣٢- عن أنس رضي الله عنه قال: «خرج النبي ﷺ من باب البيت وهو يريد الحجرة، لسمع قوماً يتنازعون في القدر وهم يقولون: ألم يقل الله آية كذا وكذا؟ ألم يقل الله آية كذا وكذا؟ قال: ففتح رسول الله ﷺ باب الحجرة فكأنما فقي في وجهه حب الرمان فقال: هذا أمرتم؟ أو بهذا عنيتم؟ إنما هلك من كان قبلكم بأشياء هذا، ضربوا كتاب الله بعضه ببعض، أمركم الله بأمر فاتبعوه، وماكم فانتبهوا». قال: فلم يسمع الناس بعد ذلك أحداً يتكلم حتى جاء بعد الجاهني فأخذه الجاهج فقتله.

أخرجه أبو يعلى^(٤) قال: حدثنا عمار، حدثنا يوسف، حدثنا قتادة وعبد الله الداناج ومطر الوراق كلهم عن أنس... فذكره.

(١) الكامل ٤/١٣٨٠.

(٢) انظر: التهذيب لابن حجر ٤/٣٨٣.

(٣) هكذا في الكامل ٤/١٣٨١. وفي التهذيب: «شيئاً».

(٤) مسند أبي يعلى ٤٢٩/٥ رقم ١٣٣١.

وعزاه الهيثمي^(١) لأبي يعلى رقال: فيه يوسف بن عطية، وهو متروك.
وعزاه البوصيري^(٢) وابن حجر^(٣) لأبي يعلى أيضاً وسكناً عليه.
قلت: وسنده ضعيف جداً، فيه يوسف هو ابن عطية الصغار البصري،
وهو متروك كما في التقريب^(٤)، والراوي عنه عمار هو أبو ياسر المستملي كما
صرح به أبو يعلى في السند الذي قبله، وهو ابن هارون البصري الدلال، قال
ابن عدي^(٥): عامة ما يرويه غير محفوظ، وقال مرة: يسرق الحديث، وقال ابن
حجر: ضعيف^(٦).

٣٣- عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «دعوني ما
ترككم، فإنما أهلك من كان قبلكم سؤاها واختلافهم على أنبيائهم، فإذا
فتيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم». أخرجه
البخاري^(٧) عن إسماعيل بن أبي أوس عن مالك عن الأخرج عن أبي هريرة...
فذكره. وأخرجه مسلم^(٨) من طريق المعيرة وسفيان كلاًهما عن أبي الزناد به
بلفظ: «أرؤوني...».

وأخرجه^(٩) من طريق الربيع بن مسلم القرشي عن محمد بن زياد عن أبي
هريرة قال: «خطبنا رسول الله ﷺ فقال: أيها الناس، قد فرض الله عليكم الحج

(١) مجمع الزوائد ٢/٧.

(٢) تحاف الخيرة ١٧٧/١ رقم ٢١٢.

(٣) المطالب العالمة (المسند) ٢٧٥/٣ رقم ٢٩٦٤.

(٤) التقريب ١٣٤/٤.

(٥) انظر: التهذيب لابن حجر ٧/٧-٤-٤٠٨.

(٦) التقريب ٦١/٣.

(٧) صحيح البخاري مع الفتح، كتاب الاعتصام ٧٢٨٨.

(٨) صحيح مسلم، كتاب الغنائم ١٣١ ص ١٨٣١.

(٩) صحيح مسلم، كتاب الحج ١٣٣٧.

فمجموعاً، فقال رجل: أكل عام يا رسول الله؟ فسكت حتى قاما ثلاثاً. فقال رسول الله ﷺ: لو قلت: نعم لوجبت، ولما استطعتم، ثم قال: ذروني ما تركتكم...» فذكره.

وأخرجه^(١) من طريق الزهري عن أبي سمعة بن عبد الرحمن وسعيد بن المسيب قالا: كان أبو هريرة يحدث أنه سمع النبي ﷺ يقول: «ما هيئتكم عنه فاجتنبوه...». وساق أسانيد^(٢) إلى أبي صالح وهمام بن منه عن أبي هريرة وأحال على لفظ أبي سلمة وسعيد بن المسيب.

وأخرجه الترمذي^(٣) من طريق الأعمش عن أبي صالح عنه باللفظ: «أتركوني...». وقال: هذا حديث حسن صحيح.

وأخرجه الطبراني^(٤) من طريق حماد بن سلمة عن أيوب وهشام عن محمد ابن سيرين عن أبي هريرة، ومن طريق حماد بن محمد بن زياد عن أبي هريرة بنحوه.

٣٤- عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «إنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤاಳهم واختلافهم على أنبيائهم: لا تسألوني عن شيء إلا أخبرتكم به، فقال عبد الله بن حذافة السهمي: من أبي يا رسول الله؟ قال: أبوك حذافة بن قيس، فرجع إلى أمه فقالت: ويحك، ما جعلك على الذي صنعت؟ فقد كنا أهل جاهلية وأهل أعمال فبيحة، فقال لها: إن كنت لأحب أن أعلم من أبي من كان من الناس». أخرجه الإمام أحمد^(٥) قال: حدثنا يزيد، أخبرنا محمد، عن

(١) صحيح مسلم، كتاب الغنائر ١٣٠ ص ١٨٣٠.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الغنائر ص ١٨٣١.

(٣) سنن الترمذي، كتاب الغنم ٢٦٧٩.

(٤) المسند الأوسط ٣/٣٤٥ ح ٢٧٢٦.

(٥) المسند ٤/١٦٣١ رقم ١٠٥٣٠.

أبي سلمة، عن أبي هريرة... فذكره.

وأخرجه ابن حبان^(١) في صحيحه من طريق الفضل بن موسى عن محمد ابن عمرو به نحوه، وزاد: «وكان فيه دعاة».

رجال الإسناد ثقات غير محمد بن عمرو، وهو محمد بن عمرو بن علقمة قال ابن حجر^(٢): صدوق له أوهام، فإسناده حسن، لكن الحديث صحيح لشواهده، فقد ورد أوله في حديث أبي هريرة السابق، وهو في الصحيحين، ويشهد لقصة عبد الله بن حذافة السهمي حديث أنس في الصحيحين^(٣) أيضاً.

٣٥- عن المغيرة بن شعبه رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «فروني ما تركتكم، فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فيما أمرتكم به من شيء، فاتوا منه ما استطعتم، وما هتكتكم عنه فانتهوا». أخرجه الطبراني^(٤) قال: حدثنا محمد بن الحسين بن مكرم، ثنا الحسين ابن منصور الزبيدي، ثنا أبو الجواب، ثنا عمار بن رزيق، عن منصور، عن الشعبي، عن وراد كاتب المغيرة بن شعبه عن المغيرة... فذكره.

وقال الطبراني: لم يروه عن منصور إلا عمار، تفرد به أبو الجواب. الحديث حسن لشواهده السابقة، محمد بن الحسن بن مكرم وثقه الدارقطني^(٥)، والحسين بن منصور ذكره ابن حبان في الثقات^(٦)، وذكره المزي^(٧)

(١) الإحسان ترتيب صحيح ابن حبان ٤٧٨-٤٨٠ رقم ٦٢١٢.

(٢) التقريب ٣/٢٩٩.

(٣) صحيح البخاري مع الفتح، كتاب الفتن، ٧٠٨٩. وصحيح مسلم، كتاب الفضائل

١٣٦-٢٣٥٩.

(٤) مجمع البحرين في زوائد لمحمد بن ٢٣٣-٢٣٧ رقم ٢٦١.

(٥) تاريخ بغداد ٢/٢٣٣، ومواليات السهمي ٨٢ رقم ٢٧.

(٦) الثقات ١/٨١٩.

(٧) ملخص الكمال ٦/٤٨٥.

تميزاً وقال: يروي عن أبي الجواب روى عنه خيثمة بن سليمان وأبو شبيب وصيف بن عبد الله الحافظ. وأبو الجواب هو أخصوص بن جواب: صدوق زعمهم، كما في التقريب^(١)، رعمار بن رزيق هو الضبي لا بأس به كما في التقريب^(٢)، ومنصور هو ابن لعمصر، وهو وبقة رجال الإسناد ثقات.

٢٦- عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل، ثم تلا ﴿مَّا ضَرَبُوا لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾». أخرجه الترمذي^(٣) قال: حدثنا عبد بن حميد، حدثنا محمد بن بشر ويعلى بن عبيد عن حجاج بن دينار عن أبي غالب عن أبي أمامة... فذكره. وأخرجه ابن ماجه^(٤) من طريق محمد بن فضيل ومحمد بن بشر كلاهما عن حجاج بن دينار به مثله.

وأخرجه أحمد^(٥) عن عبد الوارث الخداد عن شهاب بن خراش عن حجاج به مثله. وأخرجه^(٦) عن ابن نمير ويعلى كلاهما عن حجاج به مثله. وأخرجه ابن أبي عاصم^(٧) عن عبد الله بن نمير ويعلى بن عبيد كلاهما عن حجاج به.

وأخرجه الطبراني^(٨) من طريق عبد الله بن نمير ويعلى بن عبيد وأبي خالد الأحمر وعيسى بن يونس كلاهما عن حجاج به مثله.

(١) التقريب ١/١٠٧.

(٢) التقريب ٣/٥٨.

(٣) سنن الترمذي، كتاب التفسير ٣٢٥٢.

(٤) مسنن ابن ماجه، المقدمة ٤٨.

(٥) المسند ٣٦/٤٩٣ رقم ٢٢١٦٤.

(٦) المسند ٣٦/٥٤٠ رقم ١٣٢٢٠٤.

(٧) السنة ١/٤٧ رقم ١٠١.

(٨) المعجم الكبير ٨/٣٣٣ رقم ٨٠٦٧.

وأخرجه الحاكم^(١) من طريق جعفر عن الحجاج بن دينار به مثله.
وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح، إنما نعرفه من حديث حجاج ابن دينار، وحجاج ثقة مقارب الحديث، وأبو غالب اسمه حمزور». وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه». وأقره الذهبي^(٢)، وقال الألباني في تعليقه على المشكاة^(٣): «سنده صحيح»، وفي تخريج السنة^(٤) قال: «إسناده حسن»، وفي صحيح الترمذي^(٥) حكى تصحيح الحاكم وموافقة الذهبي له ثم قال: «وإنما هو حسن فقط».

ومدار الإسناد على الحجاج بن دينار الأشجعي، اختلف فيه أقوال النقاد؛ فوثقه ابن المبارك وابن المديني وأبو داود وزهير بن حرب ويعقوب بن شيبة والعجلي وغيرهم، وقال أحمد: ليس به بأس، وقال أبو زرعة: صالح مستقيم الحديث لا بأس به، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به^(٦). ومن أجل هذا قال ابن حجر^(٧) في التقريب: لا بأس به.

وشيخه أبو غالب: وثقه الدارقطني وضعفه النسائي، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، وقال ابن معين: صالح الحديث. وقال ابن عدي: لم أر في أحاديثه حديثاً منكراً وأرجو أن لا بأس به. وحسن الترمذي بعض أحاديثه وصحح بعضها^(٨).
قلت: والذي يظهر أن حديثاً هذا حسن، كما قال الألباني رحمه الله، والله

(١) المستدرک ٤٤٧/٢ - ٤٤٨.

(٢) تلخیص المستدرک مع المستدرک ٤٤٨/٢.

(٣) مشکاة المصابيح ٦٤/١ هامش (٢).

(٤) ظلال السنة في تخريج أحاديث السنة ٤٧/١ - ٤٨ - ج ١، ١٠١.

(٥) صحيح الترمذ ٦١/١ هامش (٤).

(٦) ينظر لأقوال السابقة: التهذيب ٢/١٠٦ - ٢/١١٠.

(٧) التقريب ٢٥٢/١.

(٨) ينظر الأقوال السابقة: التهذيب ١/١٢ - ١/١٩٧.

أعلم.

٣٧- عن الحسين بن علي رضي الله عنهما: «أن النبي ﷺ خياً لابن صائد دخاناً فساءله عما خياً له، فقال: دخ، فقال: احساً، فلن تعدو قدرك. فلما ولمى قال النبي ﷺ: ما قال؟ فقال بعضهم: دخ، وقال بعضهم: دبخ. فقال النبي ﷺ: قد اختلفتم وأنا بين أظهركم، وأنتم بعدي أشد اختلافاً».

أخرجه إسحاق بن راهويه^(١) قال: أخبرنا عبد الرزاق، ثنا معمر، عن الزهري، عن سنان بن أبي سنان أنه سماع الحسن بن علي يحدث عن النبي ﷺ...
لذلك.

وسند الحديث صحيح، وقد صححه البوصيري حيث قال: «رواه إسحاق بن راهويه بسند صحيح»^(٢).



(١) لمطالع العالبة (المسند) ٤/٥ رقم ٤٣٦١.

(٢) إتحاف الخيرة ٧٥/٨ رقم ٧٥٠٨.

الخلاصة

الحمد لله الذي يسرّ وأعان على إتمام هذا البحث، فله الشكر وله الدعاء

الحسن. وبعد:

فقد اشتمل هذا البحث على الأحاديث الواردة في التحذير من الاختلاف والتفرق مع بيان حالها من حيث اصحة أو عدمها، وأود الإشارة في ختامه إلى أهم النتائج والقوائد التي توصلت إليها خلال عملي فيه، فأقول وبالله التوفيق:

١ - بلغ عدد الأحاديث الواردة فيه سبعة وثلاثين حديثاً، الضعيف منها أربعة أحاديث فقط، وسائرهما في مرتبة القبول، الصحيح ثمانية عشر حديثاً، والحسن خمسة عشر حديثاً.

٢ - كثرة الأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ في النهي عن الاختلاف والتفرق تلل على شدة اهتمام النبي ﷺ وعنايته بهذا الأمر، ويزيد ذلك الاهتمام وضوحاً الأحاديث التي حكمت دعاءه ﷺ ربه أن يجنب أمته التفرق، فإنها قد صورت ذلك أوضح تصوير.

٣ - حكايته ﷺ لأمته تفرُّق أهل الكتاب أكثر من سبعين لفرقة فيه تنفير من ذلك الحال، لأنه ينذر بالعداوات والتفرق وبالضعف أمام العدو، ثم يتأكد التنفير من ذلك الحال بإخباره ﷺ أن تلك الفرق كلها في النار إلا واحدة، أما إخباره ﷺ بعد ذلك أن ذلك التفرق سيقع في أمته فإنه لا يعني التسليم للأمر الذي سيقع قديراً وكوناً، وإنما يعني الأخذ بالأسباب الشرعية لتجنب ذلك.

٤ - صاحب تحذيره ﷺ من الاختلاف أحوال من الغضب والتأثر كانت توحى بشدة خطر الخلاف وشدة خوفه ﷺ على أمته منه، وقد كان لذلك أثره في نفوس الصحابة مما جعلهم يحكون تلك الأحوال، فمن ذلك ما جاء في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما: «... لسمع النبي ﷺ

أصوات رجلين اختلفا في آية فخرج علينا يعرف في وجهه الغضب، فقال: إنما أهلك من كان قبلكم اختلافهم في الكتاب»^(١). وما جاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: «خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن نتنازع في القدر، فغضب حتى احمر وجهه حتى كأنما لقي في وجهه الرمان»^(٢). وما جاء في حديث ابن مسعود رضي الله عنه: «قللت: اختلفنا في قراءة، فإذا رجع رسول الله ﷺ فيه تغير، ووجد في نفسه حين ذكرت الاختلاف»^(٣).

وفي هذه الأحاديث وغيرها من الأحاديث الكثيرة التي اشتمل عليها البحث فوائد جمة سيقف عليها القارئ إن شاء الله تعالى.

هذا ونسأل الله التوفيق والسداد لكاتب هذا البحث ولقارئه، وأن يعظم للجميع الأجر والثوبة.

وسبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.



(١) انظر الحديث رقم (٢٥).

(٢) انظر الحديث رقم (٣١).

(٣) انظر الحديث رقم (٢٦).

تت المصادر والمراجع

١. الأحاد والمثنائين لابن أبي عاصم، تحقيق باسم ليصل ط. الأولى، ١٤١١هـ، دار ثوابية.
٢. الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان لعلاء الدين ابن بنان، دار المياد، ط. الأولى، ١٤٠٧هـ.
٣. الأسماء والكفى لأبي أحمد الجواكر، تحقيق يوسف المدحيد، ط. الأولى، ١٤١٤هـ.
٤. الإصطفاة في تميز الصحابة لابن حجر، مكتبة الكليات الأزهرية.
٥. إتحاف الخيرة بزوائد المسانيد العشرة للوصيري، دار المشكاة، ط. الأولى ١٤٢٠هـ.
٦. إتحاف الخيرة بالمؤالفة المنكورة من أطراف الفترة لابن حجر، ط. الأولى، ١٤١٥هـ.
٧. إظهار الست المعطى بأطراف المستند الحنبلي لابن حجر، ط. الأولى، ١٤١٤هـ.
٨. الاعتصام للإمام الشافعي، دار المعرفة.
٩. القضاء الصراط المستقيم لابن تيمية، مطابع الجدل.
١٠. البحر الزخار والمعروف بمسند الزوار تحقيق محفوظ الزهر، ط. الأولى ١٤٢٤هـ.
١١. البداية والنهاية لأبي القداء ابن كثير، ط. الأولى ١٤١٥هـ.
١٢. بقية الباحث عن روائد مسند إحدائنا للبهشي، تحقيق حسين البكري، ط. الأولى، ١٤١٣هـ.
١٣. تاريخ بغداد للعصيب البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت.
١٤. تاريخ الفقات للعصبي، تحقيق عبد المعطى فندجي، ط. الأولى ١٤٠٥هـ.
١٥. التاريخ الكبير للخوارزمي، بتحقيق الملامة عب الرحمن المنسي.
١٦. التمهيد في الدين وتفسير الفرة الدارسة عن الفرق الحانكون لأبي المنظر لإسفراني، تحقيق كمال الطورت، ط. الأولى ١٤٠٣هـ.
١٧. تفسير ابن جرير الطبري (جامع البيان)، دار الفكر ١٤٠٨هـ.
١٨. تلخيص المستدرک للذهبي بحاشية المستدرک، دار الكتاب العربي، بيروت.
١٩. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر، تحقيق عمر بن عبد العزيز، ط.
- المغرب، ١٤٠٥هـ.
٢٠. تلميز التهذيب لابن حجر، مع تحرير الغرب، ط. الأولى ١٤١٧هـ.
٢١. قذيب التهذيب لابن حجر، دار صادر، بيروت.
٢٢. قذيب الكمال للعمري، تحقيق بشار عواد، ط. الأولى ١٤١٣هـ.
٢٣. جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر، تحقيق الزهر، ط. الأولى، ١٤١٤هـ.
٢٤. جامع التحصيل في أحكام الراسيل للعلاني، تحقيق حمدي السلفي، ط. الأولى، ١٣٩٨هـ.

٢٥. طرح والتعديل لابن أبي حاتم، طبعة مجلس دائرة المعارف، الهند، ط. الأولى ١٣٧١هـ.
٢٦. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لابي نعيم الأصبهاني، دار الكتب الغنمية.
٢٧. دلائل النبوة للبيهقي، تحقيق عبد اعطي قلنجي، ط. الأولى ١٤٠٥هـ.
٢٨. مؤلات حنوة السهمي، للدارقطني رغبته من المشايخ، تحقيق موفق عبد القادر، ط. الأولى ١٤٠٣هـ.
٢٩. سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني، ط. الثانية ١٣٩٩هـ.
٣٠. سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني، ط. الأولى ١٤٠٨هـ.
٣١. سنن أبي داود السجستاني إعداده عزت الدعاس، ط. الأولى ١٣٨٩هـ.
٣٢. سنن ابن ماجه القزويني تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ١٣٩٥هـ، دار إحياء التراث.
٣٣. سنن الترمذي مطبعة الحلبي، ط. الثانية ١٣٩٥هـ.
٣٤. سنن الدارمي دار إحياء السنة النبوية.
٣٥. السنن الكبرى للبيهقي، مطبعة مجلس دار المعارف، بغداد، ط. الأولى ١٣٤٤هـ.
٣٦. السنن الكبرى للنسائي (الجميع)، در إحياء التراث.
٣٧. السنة لابن أبي عاصم، المكتب الإسلامي، ط. الأولى ١٤٠١هـ.
٣٨. شرح أصول اعتقاد أهل السنة للإمام الزلازلي، تحقيق أحمد سعد همدان، ط. الأولى.
٣٩. شرح السنة للبيهقي، المكتب الإسلامي، ط. الأولى ١٣٩٠هـ.
٤٠. الشريعة للأجري، تحقيق محمد حامد الفقي، ط. الأولى ١٤٠٣هـ.
٤١. شعب الإيمان للبيهقي.
٤٢. صحيح الإمام البخاري مطبوع مع فتح الباري، المطبعة السلفية.
٤٣. صحيح الإمام مسلم، تحقيق محمد لؤي عبد الباقي، دار إحياء التراث، ط. الثانية ١٩٧٢م.
٤٤. صحيح الترميز والترويض للألباني، ط. الأولى ١٤٠٢هـ.
٤٥. صحيح ابن خزيمة، تحقيق محمد الأعظمي، المكتب الإسلامي.
٤٦. صحيح الجامع الصغير للألباني، ط. الثانية ١٣٩٩هـ.
٤٧. صحيح سنن أبي داود للألباني، ط. ثانية ١٤٢١هـ.
٤٨. الضعفاء الكبير للعقيلي، تحقيق عبد المعطي قلنجي، ط. الأولى.
٤٩. الضعفاء والتركوك للدارقطني، تحقيق موفق عبد القادر، ط. الأولى ١٤٠٤هـ.
٥٠. ضعيف الجامع للألباني، ط. الثانية ١٣٩٩هـ.
٥١. الطبقات الكبرى لابن سعد، دار صادر، بيروت.
٥٢. خلال الجنة في تخريج السنة لابن أبي عاصم مطبوع مع السنة، ط. الأولى ١٤٠٠هـ.

٥٣. العمل للدواقطني، تحقيق محفوظ الرحمن، ط. الأولى ١٤١٦هـ.
٥٤. فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر، المطبعة السلفية.
٥٥. الفرق بين الفرق لعبد القاهر البغدادي، دار الآفاق، بيروت، ط. الخامسة ١٤٠٢هـ.
٥٦. الفقيه والفقه للخطيب البغدادي.
٥٧. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي، دار الكتب العلمية، ط. الأولى ١٤٠٣هـ.
٥٨. الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، طرطوسي، دار الفكر، ط. الأولى ١٤٠٤هـ.
٥٩. كشف الأستار عن زوائد البرزخ للهيتمي تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، ط. الأولى ١٤٠٤هـ.
٦٠. لسان الميزان لابن حجر، مؤسسة الأعلمي، ط. الثانية، ١٤٠٣هـ.
٦١. مجمع البحرين بزوائد المعجمين للهيتمي، تحقيق عبد القدوس محمد نفير، ط. الأولى ١٤١٣هـ.
٦٢. مجموع التتارى لابن تيمية، مطبع الرياض، ط. الأولى ١٣٨٢هـ.
٦٣. مرويات عزوة بدر لأحمد العليسي، ط. الأولى.
٦٤. المستدرك للحاكم البسابوري، دار الكتب العربي، بيروت.
٦٥. مسند أبي يعلى الموصلي، تحقيق حسين سليم، ط. الثانية ١٤١٢هـ.
٦٦. مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة الرسالة، ط. الأولى ١٤١٤هـ.
٦٧. مشكاة المصابيح للتبريزي، تحقيق: الألباني، ط. الثانية ١٣٩٩هـ.
٦٨. مصنف ابن أبي شيبة ضبطه كندل، خروت، ط. الأولى ١٤٠٩هـ.
٦٩. المطالب العالية (المستند) لابن حجر، دار الوطن، ط. الأولى ١٤١٨هـ.
٧٠. المعجم الأوسط لنظيراني، دار: خرمين، ط. الأولى ١٤١٦هـ.
٧١. المعجم الصغير للنظيراني، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٣هـ.
٧٢. المعجم الكبير للنظيراني، تحقيق: هادي السفي، الأوقاف العراقية.
٧٣. معرفة الصحابة لأبي نعمم الأصبهاني، تحقيق: عادل العزاوي، ط. الأولى ١٤١٩هـ.
٧٤. الفقه لما تشكل من تجميع كتاب مسلم لأبي العباس القرطبي، ط. الأولى ١٤١٧هـ.
٧٥. الفتن في سرد الأسماء الكنى للذهبي، تحقيق محمد صالح المراد، ط. الأولى ١٤٠٨هـ.
٧٦. موطأ الإمام مالك تخريج وتعليق محمد هود عبد الباقي.



فهرس الموضوعات

| | |
|-----|---|
| ٥٩ | تمهيد |
| ٦٧ | الفصل الأول: الأحاديث الواردة في الإخبار بوقوع الافتراق في الأمة |
| ٨٣ | الفصل الثاني: الأحاديث التي حكمت دعوة النبي ﷺ ربه أن يجنب أمته التفرقة وأنه لم يستجب له |
| ١٠٣ | الفصل الثالث: الأحاديث الواردة في التهنيت عن الاختلاف |
| ١١٩ | الخاتمة |
| ١٢١ | ثبت المصادر والمراجع |
| ١٢٤ | فهرس الموضوعات |

